S/PV.9155

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٥٥

الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد غالاغر
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غانا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فرنسا	السيد أغيمان
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أونشا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و١١٩٩ (١٩٩٨) و١٢٠٣ (١٩٩٨) و١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2022/739)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-63850 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2022/739)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد نيكولا سيلاكوفيتش، وزير خارجية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتز إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/739 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زيادة.

السيدة زيادة (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

في المنطقة التي تنتشر فيها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، سيشهد هذا الشهر مواعيد نهائية حاسمة بالنسبة للحوار بين بلغراد وبريشتينا. تلك هي الحالة على وجه الخصوص فيما يتعلق بخريطة طريق الطاقة ولوحات الترخيص، مع اقتراب مواعيد نهائية، فضلا عن العديد من المناقشات على عدة مستويات أوروبية بشأن مسائل متعددة تتعلق بالآفاق الأوروبية لصربيا وكوسوفو التي سيكون لها تأثير على حياة شعوب المنطقة فحسب، فضلا عن البيئة السياسية والأمنية التي تعمل فيها البعثة.

(تكلمت بالإنكليزية)

يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام (S/200/739) عن البعثة وعن آخر التطورات في كوسوفو. سأقدم أيضا ملاحظاتي بشأن الحالة في كوسوفو في سياق أوسع.

وكما هو مفصل في التقرير، شملت الأشهر الستة الماضية الكثير من المواقف السياسية المتعلقة بالمسائل التي لا تزال تشكل جزءا من جدول أعمال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا: خريطة طريق الطاقة، وحرية تنقل الناس، وصلاحية بطاقات الهوية، ورابطة/مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية – على سبيل المثال لا الحصر. وسنواصل تقديم كل دعم ممكن لنجاح ذلك الحوار.

وبالمثل أدرك أن التطورات في كوسوفو تتأثر بالبيئة الأمنية الأوروبية برمتها شأنها شأن جميع المسائل المطروحة في المنطقة. عليه، أجريتُ محادثات مباشرة مع العديد من الشركاء وأصحاب المصلحة في الميدان، فضلا عن المحاورين في جميع أنحاء المنطقة. ويتلخص التقييم المشترك في أنه يمكن للمسائل التي تبدو خامدة الآن أن تعود بسهولة إلى صدارة جدول أعمال الحوار. ويزيد ذلك مسؤولية إضافية عن كفالة التنسيق الوثيق بين مختلف البعثات في الميدان. ويمكننا أن نسهم في التغلب على سوء الفهم وتجنب التصعيد عندما نعمل معا بشكل متسق وفعال. ويمكننا أيضا أن نساعد في تمكين القادة الذين تسلّم رؤيتهم بمزايا الحد من التوترات وليس تأجيجها – قادة مستعدون لإتاحة المجال للتقدم والتغيير الإيجابي.

منذ الربيع الماضي، لاحظنا جميعا عدة تصعيدات في الخطاب السياسي بين بريشتينا وبلغراد، فضلا عن فترات قليلة من التوتر

الحاد على أرض الواقع. وهددت بانتكاس العديد من المكاسب التي تحققت سابقا من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وخلال تلك الفترات، انصب اهتمام الجانبين على تبادل الاتهامات بدلا من استخدام القنوات الرسمية أو غير الرسمية للدخول في حوار بناء. وأدت التدخلات الدبلوماسية، إلى جانب اجتماع حوار رفيع المستوى عقد في ١٨ آب/أغسطس، إلى تخفيف مؤقت في شكل تمديد المواعيد النهائية ووعود بمواصلة المناقشات. غير أنه، في أحسن الأحوال، أدى استعداد الطرفين للمخاطرة بمواجهات خطيرة ميدانيا إلى انتكاس العملية. وفي أسوأ الأحوال، قد يؤدي إلى عواقب أكثر خطورة، حتى وإن كانت غير مقصودة.

في بعض الأحيان، عندما يطمس الخط الفاصل بين الاستفزاز السياسي والأعمال العدائية العلنية، نتذكر الأهمية والدور المتميز لشريكتنا الدولية المكلفة، قوة الأمن الدولية في كوسوفو، التي لا يزال وجودها يكفل بيئة آمنة ومأمونة في كوسوفو. وأود أن أعرب عن تقديري الشخصي لقائد قوة كوسوفو المغادر اللواء فيرينك كاجاري، من هنغاريا، الذي أدت قوة كوسوفو تحت قيادته دورها بطريقة مثالية. أود أيضا أن أعرب عن تقديري لخلفه الذي وصل حديثا، اللواء أنجيلو ريستوشيا، من إيطاليا، الذي ليس لدي أدنى شك في أنه سيواصل تعزيز الشراكة الأساسية بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو.

كما أكدت هنا في المجلس في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9019)، فإن حكومة كوسوفو لديها جدول أعمال طموح، يعتمد إنجازه على اتخاذ القرارات السليمة والشراكات القوية وتوافق الآراء العام. يستند جدول الأعمال هذا إلى سيادة القانون. ونعترف بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لتعزيز سيادة القانون والعدالة، التي لا يمكن أن تنجح إلا من خلال الامتثال الكامل لجميع الأطر القانونية المعمول بها وبكفالة مراعاة الأصول القانونية. في ذلك السياق، أود أن أبرز أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات المحكمة العليا، مثل قرارات المحكمة الدستورية؛ والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الملكية وحرية التنقل لجميع الطوائف؛ والاحترام الكامل لجميع الالتزامات التي سبق التعهد بها والمصادقة عليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

ومرارا وتكرارا، وانطلاقا من روح مسؤولياتنا المشتركة في صون الاستقرار والأمن، كررت دعوتي كل من بلغراد وبريشتينا أن تظلا مشاركتين بصورة نشطة وبناءة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وأن تحافظا على المكتسبات وتبني عليها. هناك العديد من الخيارات التي يتعين على القادة السياسيين اتخاذها في الأيام المقبلة بشأن الكيفية التي سيديرون بها طموحاتهم وأهدافهم، بالنظر إلى الملامح الأوسع نطاقا لعدم اليقين الاقتصادي والأمني في هذا الوقت. يجب الاختيار بين التعاون والانقسام، وبين التهديدات وبوادر حسن النية، وبين الحلول التوفيقية والحسابات ذات المحصلة الصفرية. وفي هذا الصدد، فإن المسؤولية تبدأ في الداخل.

وفي خضم كل هذه التحديات، شهدنا أمثلة إيجابية على القيادة والتعاون. لا تزال حكومة كوسوفو تركز على معالجة المسائل الحاسمة فيما يتعلق بسيادة القانون. ونأمل أن تلاحظ الدول الأعضاء الأوروبية تلك الجهود وهي تقيم مواقفها بشأن رفع القيود عن التأشيرات ونظام السفر لشعب كوسوفو. وما دمنا، نحن المجتمع الدولي، منخرطين بنشاط في كوسوفو، فإنه تقع على عاتقنا مسؤوليات، بما في ذلك المسؤولية عن دعم الخيارات التي تبعث الأمل في مستقبل أفضل للأسر والأفراد في جميع قطاعات المجتمع.

ويمكن لمبادرات التعاون التي تقودها الحكومات الإقليمية، بغض النظر عن تسميات هذه المبادرات أو تكوينها أو المشاركين فيها، أن تسهم أيضا في حل التوترات والمشاكل السياسية. ويصدق هذا بشكل خاص الآن، حيث تتأثر جميع أجزاء المنطقة بمخاطر متماثلة تتعلق بسلسلة الإمداد وغيرها من التحديات الاقتصادية. وبطبيعة الحال، فإن المبادرات الإقليمية ليست الدواء الشافي. ويتطلب السلام المستدام أكثر من ذلك بكثير، بما في ذلك المشاركة المباشرة للطوائف وفهم أفضل لآرائها وشواغلها ومصالحها. وهنا يمكن لدور بعثات مثل بعثتنا أن

يفعل المزيد لدعم التقدم. تواصل بعثتنا تكييف تركيزها، والمضي قدما ببعض من أفضل المبادرات التي أطلقت في الماضي، مثل جدول أعمال بناء الثقة الراسخ منذ أمد بعيد، مع إجراء تقييم دقيق للحقائق الراهنة. ونجدد أولوياتنا المتعلقة بالموارد، ونصقل شراكاتنا المؤسسية، ونعزز أهداف وثقافة عملنا الداخلي. وهدفي هو أن تركز بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على المجالات التي يسهم فيها وجودنا المستمر، بالتنسيق مع أسرة الأمم المتحدة بأسرها – فضلا عن شركائنا الآخرين في كوسوفو – إسهاما متسقا وذا آثار إيجابية.

ويشمل ذلك، أولا، المشاركة في الاتصال الفعال عبر الانتماءات العرقية والسياسية على جميع مستويات المجتمع وتعزيز هذا الاتصال. وينطوي على تهيئة الفرص التي تعزز مناخا يتجلى فيه احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتسوية السلمية للخلافات على نحو أكثر اتساقا.

ثانيا، يعني مضاعفة التزام البعثة بدعم الجهات الفاعلة في بناء الثقة من جميع قطاعات المجتمع الكوسوفي، وإبراز قوة وطاقة الذين يمتلكون الدافع والتوجه لتشكيل مستقبل واعد لأنفسهم وللأجيال القادمة.

ثالثا، يعني المساعدة على تعزيز الوعي الواسع النطاق بشأن الترابط والمشاكل والمصالح المشتركة للناس في جميع أنحاء كوسوفو وفي جميع أنحاء المنطقة. ويشمل ذلك القيام بكل ذلك بطريقة تسترشد جيدا بالمشهد السياسي الإقليمي والعالمي الراهن.

ستعمل بعثتنا على صقل عملها مع الشركاء المحليين للنهوض بجدول أعمال بناء الثقة مع التركيز على النساء والشباب، ولكن أيضا، على نطاق أوسع، على قادة المستقبل وصناع التغيير من جميع مناحي الحياة. في الأشهر الستة الماضية، استخدمنا ما لدينا من صلاحية للدعوة إلى عقد الاجتماعات بطرق عديدة، بما في ذلك الجمع بين أكثر من ١٥٠ من القادة الشباب من كوسوفو والمنطقة في الاجتماع الرابع لجمعية الأمم المتحدة للشباب، وهي أكبر منتدى للشباب متعدد الأعراق في كوسوفو، واستضافة اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن لتسليط الضوء على مشاركة المرأة في العمليات السياسية. كما دعمنا ٣٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني من جميع طوائف كوسوفو لإطلاق التقرير السنوي الثالث لحقوق الإنسان.

لقد تم تناول مواضيع بالغة الأهمية بشكل بناء وآمن في تلك المنتديات: المعلومات المضللة، وخطاب الكراهية، والمرأة في القيادة، وصنع الشباب للقرار، والعنف المنزلي، وأكثر من ذلك. وقد دعمنا أيضا القدرة على اللجوء إلى القضاء وحقوق اللغة، بما في ذلك من خلال مبادرات لتوفير المساعدة القانونية والمترجمين في المحاكم والأدوات المجانية لتعلم اللغة.

قبل بضعة أسابيع، قال الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية أمام الجمعية العامة: "نحن نعيش في عالم منطق التعاون والحوار فيه هو السبيل الوحيد للمضي قدما"، (A/77/PV.4، الصفحة ٢). وقال أيضا: "نحن بحاجة إلى الأمل، وأكثر من ذلك، نحن بحاجة إلى العمل"، (المرجع نفسه، الصفحة ١). وقد رددت أنا تلك الرسالة خلال اجتماعاتي مع القادة في جميع أنحاء المنطقة بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو. وأنا الآن مقتنعة أكثر فأكثر بأن أي اتفاق بين بلغراد وبريشتينا يمكن تحقيقه وتنفيذه بمشاركة مكثفة من الجمهور وامتلاكه زمام الأمور. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أغتنم الفرصة لأشيد بالممثل الخاص للاتحاد الأوروبي على انخراطه المستمر في هذا الشأن.

واستنادا إلى الولاية التي أناطها مجلس الأمن بالوجود الدولي في كوسوفو، نتطلع إلى التعاون مع مؤسسات كوسوفو على أساس حسن النية والاحترام الكامل لبعضنا البعض. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للمجلس على انخراطه المستمر ودعمه المتواصل لبعثتنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة زيادة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية صربيا.

السيد سيلاكوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب هذه الهيئة مرة أخرى وأن نناقش أحدث تقرير للأمين العام عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2022/739). وأود أن أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة على تقديم التقرير.

نحيط علما بالجهود التي تبذلها السيدة زيادة في أداء واجبها ذي المسؤولية الكبيرة، وخاصة مع مراعاة ضرورة إجراء استعراض شامل والطابع المعقد للحالة على أرض الواقع.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشدد على أن جمهورية صربيا تقدر كثيرا أنشطة بعثة الأمم المتحدة، المنشأة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ندعو إلى مواصلة عملها مع عدم تغيير نطاقها واختصاصها وعدم الحد منهما، وخاصة مع الأخذ في الاعتبار أن البعثة لم تحقق بعد الهدف الرئيسي لولايتها – وهو الحياة السلمية والطبيعية لجميع مواطني إقليمنا الجنوبي.

من المؤسف أن الأشهر القليلة الماضية لم تجلب المزيد من الاستقرار في كوسوفو وميتوهيا، وأن الحالة في الإقليم ليست تماما كما هي معروضة في التقرير. فلا تزال تحركات بريشتينا الانفرادية تفاقم الخلافات العرقية بشكل متعمد ومنهجي، مما يسبب التمييز ضد السكان غير الألبان. وعلى حد علمنا، فقد تم تسجيل ١٠٥ هجمات ذات دوافع عرقية منذ بداية هذا العام. بالإضافة إلى ذلك، تعمل بريشتينا بنشاط على وضع عقبات إدارية وبيروقراطية باتخاذ تدابير لم يُتفق عليها في الحوار، وهو الآلية الأساسية للمفاوضات والتوصل إلى حلول بين بلغراد وبريشتينا.

إن نهج بريشتينا هو نهج إشكالي من نواح كثيرة. سلوك بريشتينا غير المسؤول يخرب عن قصد الجهود المبذولة، ليس من جانب بلغراد وحدها بل أيضا من جانب الاتحاد الأوروبي وأطراف أخرى مشاركة من المجتمع الدولي، وذلك من أجل الغرض الواضح المتمثل في تحقيق هدفين – الأول هو تجنب تنفيذ الالتزامات المتعهد بها؛ والثاني، وهو الهدف النهائي والأكثر إثارة للقلق بكثير، هو تخويف الصرب وتهميشهم واضطهادهم.

في جميع البيانات السابقة أمام المجلس، ركزت بريشتينا على ما حدث في الماضي بينما لم تذكر، وهو أمر مؤلم أن نشهده، كيف يعيش غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا اليوم. فلا يزال الصرب يتعرضون للترهيب بطرق مختلفة ويُجبرون على مغادرة منازلهم وقراهم ومدنهم. والمشردون منهم يتم تثبيطهم عن العودة إلى حيث وُلدوا وعاشوا حياتهم. وتعمل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا بصورة منهجية على إزالة ومحو أكبر قدر ممكن من التنوع الثقافي والوطني المتبقي. وفي الوقت نفسه، تعمل بريشتينا عمداً على تأجيج التوترات العرقية باستخدام جميع الأساليب المتاحة.

ويبدو أن حضور الاحتفالات الدينية هو جريمة في كوسوفو وميثوهيا. فهذا هو الحال بالنسبة لنيكولا نيديليكوفيتش، الذي ألقي القبض عليه بزعم "تحريضه على الكراهية العرقية والتعصب"، ولكن سجنه كان في الواقع بسبب حضوره الاحتفال بيوم القديس فيتوس. وحُكم على نيكولا بالسجن ثمانية أشهر دون أي دليل مادي. ومن ناحية أخرى، اسمحوا لي أن أذّكر أعضاء المجلس بأنه حتى يومنا هذا لا يوجد قاتل واحد مسؤول قانونا عن أكثر من ١٠٠٠ صربي قُتلوا منذ عام ١٩٩٩. وبسبب الترهيب المخطط له فقد تم تطهير جميع مدن وقرى كوسوفو وميتوهيا تقريبا تطهيرا عرقياً. إن ممثلي بريشتينا يتجاهلون معاناة الصرب الذين اضطروا إلى مغادرة منازل أجدادهم ويسيئون إلى جروحهم المفتوحة، وأشدد على أن هناك أكثر من ٢٠٠ ألف من هؤلاء. هذا السلوك لم يتغير على مدى السنوات الـ ٢٣ الماضية، وهو ما يتعارض تماما مع القيم والمبادئ الديمقراطية التي كثيرا ما تروج لها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بياناتها.

ولذلك أرى من الضروري التشديد على تلك الإرادة السياسية الحقيقية من جانب الجهات الفاعلة الدولية المعنية وبريشتينا من أجل تهيئة الظروف لبداية نهاية التمييز على أساس وطني والحياة المشتركة في المقاطعة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى السلوك الصارم والإشكالي وغير المسؤول للغاية للطرف المتفاوض الآخر في الحوار. ففي تحقيق الأهداف التي ذكرتها، تطبق بريشتينا ما تُسمى سياسة المعاملة بالمثل، وهي استراتيجية مدروسة جيدا وخبيثة والتي لم تُبنى للأسف بشكل مستقل. من خلال الإصرار المستمر على الاعتراف المتبادل كجزء أساسي من الحوار فإن ما تُسمى سياسة المعاملة بالمثل

تدل على عدم الرغبة الأساسية للقيادة السياسية الحالية لبريشتينا في إيجاد أي حل توفيقي.

واسمحوا لي أن أذّكر أعضاء المجلس بأن المحادثات بين بلغراد وبريشتينا لم تبدأ بالانتخابات الأخيرة في بريشتينا، ولكنها كانت جارية على مدى ١١ عاما ومنذ أن بدأ الحوار التقني في ٨ آذار/مارس ٢٠١١. ولذلك نحن نرى أن محاولات تجاهل الشكل الحالي للحوار وإلغاء الاتفاقات لمجرد أنها لا ترضي الأطراف السياسية الفاعلة الحالية هي محاولات غير مقبولة. ومن غير المقبول أن تُستخدم الظروف الجيوسياسية الحالية لكي يتم ببساطة محو ما تم العمل عليه بشق الأنفس على مدى سنوات.

وأشدد على أن بلغراد قد شاركت مؤسسيا في الحوار منذ البداية، في حين أن التزام الجانب الآخر قد تباين ولا يزال يتباين حسب الخيار السياسي لمن في السلطة. إن الخطاب والسرد السياسيين الأكثر قسوة للقيادة الحالية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا تصاحبهما خطوات ملموسة لزعزعة الاستقرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرضت تدابير بشأن لوحات ترخيص مركبات كمحاولة لادعاء دمج في المجتمع. وأود أن أذكر المجلس مرة أخرى بأنه لم يكن هناك اتفاق على هذه التدابير في الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

وأعتقد أننا حتى اليوم سنسمع من ممثلة بريشتينا بأن جانبها قد أوفى بجميع الالتزامات، غير أن القرار المتعلق بإعادة تسجيل لوحات الترخيص يبين أن بريشتينا لم تف بما تم الاتفاق عليه، ليس ذلك فحسب، بل إنها تلغي نتائج الحوار، ما يؤدي إلى أزمة جديدة كليا. ويتجلى أثر تلك التدابير المفروضة بالقوة على أفضل وجه في حقيقة أنه منذ اتخاذ القرار، أعيد تسجيل أقل من عشر مركبات بلوحات ترخيص صربية، اثنتان منها فقط لصرب من شمال كوسوفو وميتوهيا. وهذا مؤشر آخر على أن بريشتينا لا تحظى بالدعم الكامل، ولكنها على العكس من ذلك تستفز باستمرار رد الفعل الطبيعي للسكان الصرب، الذين لا يمكن أن يخضعوا إلى ما لا نهاية لتعسف المؤسسات المؤقتة.

وأعتقد أننا حتى اليوم سنستمع إلى السرد المعروف بالفعل لممثلين من بريشتينا وهم يحاولون تصوير كل رد فعل للصرب في كوسوفو وميتوهيا بوصفه نشاطا نظمته بلغراد في محاولات مزعومة لزعزعة الاستقرار. وتلك الادعاءات، ببساطة، ليست صحيحة. فصربيا، من جانبها، لا يمكنها بأي حال من الأحوال احتواء الضجر الماثل وسط السكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا. ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن احتجاجات المواطنين تمثل صوتا يدين سنوات عديدة من العنف المؤسسي وحرمان السكان غير الألبان – الذين يحرمون في هذه الحالة من الحق في التمتع السلمي بالممتلكات الخاصة المكتسبة بطريقة قانونية – من حقوقهم. وتواصل بريشتينا محاولاتها لمصادرة الممتلكات – وكما هو معروف جيدا، فإن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية هي أحد الأهداف. ومن المفارقات أن بريشتينا، بوضعها إعادة الممتلكات إلى دير فسوكي ديتشاني موضع تساؤلات، لا تنفذ قرارات ما يسمى بمحكمتها الدستورية.

لقد فكرت لفترة طويلة في أفضل السبل لتوضيح الصورة الحقيقية للحياة اليومية للسكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا. وسأكتفي بذكر بعض الحقائق. فقد سجلت كذلك، في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير العديد من الحوادث ذات الدوافع العرقية وخطاب كراهية وترهيب وانتهاكات للحق في محاكمة عادلة وتهديدات للحق في حرية التنقل وللحقوق الدينية وتدنيس الكنائس والمقابر. كما إن الهجمات المتكررة على مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية أمر غير مقبول، ولا سيما الموقف المشين تجاه التراث الثقافي والروحي الصربي، بما في ذلك الآثار الأربعة المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي. وتفرض العديد من الحواجز الإدارية والتقنية على الكهنة والجماعات الرهبانية، مما يجعل من الصعب عليهم – بل ومن المستحيل – العيش في ممتلكات الكنيسة.

وعندما يتعلق الأمر بالحقوق المدنية، فإن الحق السياسي والمدني الأساسي في التصويت قد سلب من الصرب في المقاطعة، إلى جانب الترهيب المتكرر والتوغلات العنيفة لقوات وحدات دعم العمليات الإقليمية الخاصة، وهي أداة لتنفيذ أهداف بريشتينا بذريعة مكافحة مزعومة للجريمة. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتقل براتيسلاف نيكوليتش، رئيس بلدية ستربتشي، بتهمة الجريمة المنظمة والفساد. ولم

توجه إليه تهم بعد، لكنه موقوف في وحدة احتجاز. والسبب الوحيد لذلك هو زيادة الضغط على الطائفة الصربية التي تعيش في جنوب شرق ستربتشي، وهو جيب صربي في جنوب كوسوفو وميتوهيا.

كيف يمكن تبرير ذلك على أنه مكافحة للجريمة عندما تستخدم القوات الخاصة لمداهمة المهرجانات القروية والمدارس واختطاف سائقي سيارات الإسعاف التي تنقل أدوات ومعدات العلاج عبر الأوردة والأدوية؟ ما هي الدوافع وراء هذه الأفعال، وكيف يمكن للمرء أن يبررها؟ ولنتأمل هنا السيدة دراجيكا غاشيتش، العائدة الصربية الوحيدة في مدينة دياكوفيتشا. فلا يزال غير مسموح لها بشراء الخبز بسبب أصلها وجنسيتها، لأنها تعيش في بلدية يعتبرها الألبان المحليون بفخر محظورة على غير الألبان. وتطالب ما يصل إلى ١١ منظمة من منظمات المجتمع المدني الألبانية بطردها، فضلا عن فرض حظر على أي شخص غير ألباني يعود إلى تلك المدينة. ذلك هو مستوى الترهيب الذي يواجهه العائدون الصرب. وهذا هو السبب في أن النسبة المئوية للعائدين تقل عن ٢ في المائة، والسبب في أنها لا تزال واحدة من أدنى النسب في العالم. وأود أن أطرح سؤالا – هل تلك هي خصائص الديمقراطية الكاملة وعامل الاستقرار في المنطقة، كما يقدم ذلك المجتمع نفسه للعالم؟

إننا ندرك أن للحوار بعدا أوسع نطاقا وأنه يمكن أن يؤثر على الحالة في المنطقة بأسرها. وينعكس ذلك في كل بيان يدلي به المسؤولون الصرب، بمن فيهم رئيس جمهورية صربيا، ألكسندر فوتشيتش. ”من الأفضل التفاوض لمدة ١٠٠ عام بدلا من القتال ليوم واحد“. تلك هي كلمات رئيسنا التي تصف على أفضل وجه سياسة السلام والمصالحة والتعاون الإقليمي التي تنتهجها القيادة الصربية، التي تسترشد برؤية بناء مستقبل مشترك ومزدهر للبلقان.

وأعتقد أن من واجب قادة اليوم وضع رؤية مشتركة واضحة للأجيال المقبلة. وقد أظهر قادة بلغراد وسكوبيه وتيرانا هذه الرؤية بإنشاء مبادرة البلقان المفتوح، وهي مبادرة من المنطقة ومن أجل المنطقة، أخذت بالفعل تسفر عن نتائج ملموسة. وقد تواصلت صربيا، في عدة مناسبات، مع بريشتينا لدعوتها إلى الانضمام إلى تلك المبادرة. وقد عولنا على الوعي بأهمية الترابط الاقتصادي والتقدم لصالح مواطني البلقان بأسرها. غير أن دعوتنا لم تقابل بتفهم من الجانب الآخر.

ونرفض رفضا قاطعا حجة بريشتينا فيما يتعلق بعدم دستورية تشكيل رابطة البلديات الصربية بزعمها. ومن الواضح أن موقف بريشتينا إزاء ذلك الالتزام يعكس موقفها تجاه الشعب الصربي في المقاطعة. ويشير كذلك إلى أن بريشتينا تعارض تنظيم الصرب بوصفهم مجموعة إثنية، وبالتالي ممارسة حقوقهم الجماعية. والهدف من نهجهم، كنموذج مفضل، هو مجتمع خال من الصرب كذلك الموجود في بريشتينا أو دياكوفيتشا أو بيتش أو مناطق مماثلة في المقاطعة.

وبالنسبة لجانبنا، من غير المقبول أن ترفض بريشتينا الوفاء بالتزاماتها ومناقشة تشكيل رابطة البلديات الصربية لمدة تصل إلى ٣ ٤٧٠ يوما، ولكنني أؤكد للمجلس أنه بغض النظر عن ذلك، لن تتخلى صربيا عن جهودها الرامية إلى إيجاد حل توفيقي للحالة الراهنة.

وأذكر المجلس بأنه على الرغم من أن ممثلي بريشتينا كثيرا ما يكررون في بياناتهم أن حالة ما يسمى بكوسوفو أمر واقع، ما زالت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تعترف بهم بعد مرور ١٤ عاما الآن. وإذا كان ما يسمى باستقلال كوسوفو حقيقة واقعة، فلم إذن نجري الحوار؟ وكيف تواجه بلغراد ضغوطا متزايدة فيما يتعلق بالحاجة إلى الاعتراف المتبادل؟ وما ترفض القيادة السياسية الحالية لبريشتينا قبوله هو أنه لا يمكن استبعاد بلغراد في البحث عن حل نهائي. وينطبق الشيء نفسه أيضا على حالة المؤشرات المتزايدة التواتر بشأن عضوية بريشتينا المقبلة في المنظمات الدولية. فهل ستساعد تلك التحركات على تهيئة المناخ اللازم للحوار؟ وبهذه الطريقة، هل نكافئ سلوك بريشتينا المدمر ورفضها للحوار؟ ونرى أن محاولات ما يسمى بكوسوفو الانضمام إلى المنظمات الدولية عمل غير مقبول، وستعمل صربيا بشكل حاسم ضد هذه الخطوات.

وخلال الجلسة السابقة المعقودة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9019)، استمعنا إلى نداءات بعض أعضاء مجلس الأمن من

أجل تخفيض بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أو حتى إنهائها، بحجة أن بريشتينا لديها مؤسسات تؤدي وظائفها. ومع ذلك، تذكرنا الظروف التي عرضتها والحالة في الميدان مرة أخرى بأن الوجود الدولي في مقاطعتنا الجنوبية لا يزال ضروريا. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو في إطار ولاياتها. ولدى السكان الصرب وغيرهم من السكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا أعلى درجات الثقة في الوجود الدولي ويعتبرونه ضامنا للأمن، مما يؤكد كذلك أن البعثات الدولية بحاجة إلى أن تظل منخرطة في نطاق وقدرة غير منقوصين، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا ما فتئنا نسمع مؤخرا في جميع المحافل الدولية نداءات من أجل احترام مبادئ الأمم المتحدة. ونحن نؤيد السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن ماذا عن صربيا؟ وأود أن أسأل أعضاء هذه الهيئة عما إذا كانت الحاجة إلى تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا تنطبق إلا على بعض أعضائها أو عليهم جميعا؟ وبوصفنا بلدا يحترم باستمرار القانون الدولي ولا يزال يعاني من عواقب انتهاكه، نعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك السلامة الإقليمية للدول وسيادتها، ينبغي أن يحترمهما الجميع وأن يطبقا على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من دون تمييز.

وهذه الهيئة هي التي اتخذت، قبل أكثر من عقدين من الزمن، القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) (انظر S/PV.4011)، الذي أكد السلامة الإقليمية لبلدي، جمهورية صربيا. وهذه الحقيقة لا تمنع بعض البلدان من الاعتراف بما يسمى بكوسوفو، وبذلك هي لا تنتهك مبادئ الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا القرار الذي اتخذته، من خلال تكييف القانون الدولي مع مصالحها وأهدافها. ولهذا السبب بالتحديد، فإن الإشارة المتزايدة التواتر إلى حالة كوسوفو دليل على أن السابقة التي أُرسيت فتحت صندوق باندورا، لأن قوة كل مبدأ تعتمد على تطبيقه الكامل والعالمي والالتزام غير المشروط.

وسيلاحظ المشاركون أنني طرحت العديد من الأسئلة في بياني، وأعرب عن أملي في أن نستمع اليوم إلى إجابات على بعضها على الأقل من أعضاء مجلس الأمن وممثلي بريشتينا، لأن سكان كوسوفو وميتوهيا من أي جنسية، سواء كانوا صرب أو ألبان، يستحقون ذلك.

ولجميع سكان كوسوفو وميتوهيا كل الحق في أن يتوقعوا تحسنا في الحالة وانخفاضا في التوترات على المستوى العرقي، وهما شرطان أساسيان لحياة طبيعية. ولكي يتم اتخاذ هذه الخطوة، نحتاج إلى العمل البناء، الذي لا يتقاعس عنه الجانب الصربي، وإلى الدعم الحقيقي من الجهات الفاعلة الدولية. وأشدد على أن صربيا كانت دائما، ولا تزال، ملتزمة التزاما عميقا بإيجاد حل مستدام بالوسائل السلمية من أجل السلام والاستقرار والمستقبل المشترك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة غيرفالا – شفارتس.

السيدة غيرفالا – شفارتس (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة.

(تكلمت بالإنكليزية)

وبصفتي وزيرة خارجية جمهورية كوسوفو، فإنني أقدر الفرصة التي أتيحت لي لمناقشة الحالة الراهنة في منطقتنا والفرص المتاحة لنا، فضلا عن التحديات.

جمهورية كوسوفو هي أحدث ديمقراطية في أوروبا والبلد الذي يضم السكان الأصغر سنا. ويسير بلدنا على الطريق الصحيح إلى حد كبير على الرغم من كل الصعوبات. وفي العام الماضي، سجلت كوسوفو نموا اقتصاديا يزيد على ١٠ في المائة وزيادة قياسية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة قياسية في الإيرادات الضريبية حتى تتمكن حكومتنا من وضع برامج للنمو الاقتصادي والاستثمار في المجالات الحاسمة ومساعدة المحتاجين.

وهذا العام كان النمو كبيرا مرة أخرى، إلى أن تسبب العدوان الروسي على أوكرانيا في حدوث اضطراب وأزمة طاقة وغذاء للعديد

من الناس في أوروبا وخارجها. لكننا متفائلون بأننا سنواجه أيضا تلك التحديات، جنبا إلى جنب مع أكثر الناس تفاؤلا ومرونة في المنطقة.

ويجري الاعتراف بكفاحنا الشاق من أجل سيادة القانون، وقفزت كوسوفو ١٧ مركزا في تصنيف منظمة الشفافية الدولية. وصنف مشروع العدالة العالمية كوسوفو في المرتبة الأولى في غرب البلقان فيما يتعلق بسيادة القانون.

وقد أحرزت كوسوفو تقدما كبيرا في العلاقات الدولية. ومن بين أمور أخرى، وقعنا أكثر من ١٠ اتفاقات هامة مع البلدان المجاورة وغيرها من البلدان. ولدينا ما يجعلنا متفائلين بأن كوسوفو في طريقها إلى أن تصبح العضو المقبل في مجلس أوروبا، الأمر الذي سيزيد من تعزيز سيادة القانون في بلدنا. وإذ يشجعنا الرد الإيجابي جدا من جانب العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، ستتقدم كوسوفو بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي هذا العام. ونطمح أيضا إلى أن نصبح عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي في أقرب وقت ممكن.

وبعد تلك اللمحة العامة الموجزة، لا بد لي من تناول بعض التهديدات الخطيرة للاستقرار والسلام في منطقتنا. والتهديد الوشيك هو التصعيد الذي يهدد به الرئيس الصربي، السيد فوتشيتش، ضد جمهوريتنا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ففي نهاية هذا الشهر، ستنتهي الفترة الانتقالية لاستبدال لوحات تسجيل السيارات غير القانونية بلوحات قانونية. وقد استبدل ٩٠ في المائة من مالكي السيارات المعنيين بالفعل لوحاتهم غير القانونية بأخرى قانونية. وهناك أقلية من حوالي ١٠ في المائة متبقية، لا يزال أمامهم أسبوعان للتسجيل. فالأمر بسيط للغاية: إذا كان المرء يمتلك سيارة، فيجب أن يكون لديه تأمين ولوحة تسجيل قانونية. وخلاف ذلك، لا يسمح باستخدام سيارة الشخص في الشوارع العامة أو الخاصة.

ويطارد المتطرفون الصرب المواطنين الملتزمين بالقانون ويرهبونهم بوحشية، بل ويحرقون سيارات المواطنين الصرب في كوسوفو الذين غيروا بالفعل لوحات السيارات. ومن الخطأ الفادح أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بقمع تلك الحقائق، وبالتالي عدم مساعدة المواطنين ضد المتطرفين. من المؤكد أن موضوع لوحات تسجيل السيارات ليس على الإطلاق أمر يحتاج لأي تدخل أجنبي من الجوار في لوائح تقنية من هذا القبيل. ونحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على حث صربيا على وقف مسارها الخطير المتمثل في محاولة التحريض على الاضطرابات والعنف مرة أخرى في نهاية هذا الشهر.

ونحن ممتنون لأن قوة كوسوفو ومنظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاء آخرين على استعداد لمساعدة بلدنا على تخفيف حدة التوترات التي يحرض عليها المتطرفون الصرب والسيد فوتشيتش، كما فعلوا في عام ٢٠٢١ ومرة أخرى في عام ٢٠٢٢. وكان الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي ستولتنبرغ هو الذي منع السيد فوتشيتش من زيادة تصعيد الحالة بتوضيح أنه "في حالة تعرض الاستقرار للخطر، فإن قوة كوسوفو مستعدة للتدخل". وقد نجحت شرطتنا الشجاعة في كوسوفو وأجهزة إنفاذ القانون، بمساعدة قوة كوسوفو، في إدارة الأزمة.

لقد تأخرت قرارات حكومتنا كثيرا. ففي عام ٢٠١١، اتفقت صربيا بالفعل في بروكسل على حرية التنقل. ولكنها انتهكت التزاماتها لمدة ١٠ سنوات أخرى، مثلما تفعل دائما. وعندما طلبت حكومتنا من صربيا أن تكف أخيرا عن منعنا من ممارسة حريتنا في التنقل، رفض السيد فوتشيتش. ولذلك اضطررنا لإقرار المعاملة بالمثل بشأن مسألة لوحات الترخيص. والمعاملة بالمثل ليست عدوانا. إنها أفضل ممارسة دولية، كما يعلم الجميع في هذه القاعة.

أما الطريقة التي يمكن بها تحفيز السيد فوتشيتش على اتباع نهج مختلف فتتجلى في مسألة بطاقات الهوية. فقد اتفقت صربيا في عام ٢٠١١ مرة أخرى على حرية التنقل، وكما هو الحال دائما، انتهكت هذا الاتفاق لأكثر من ١٠ سنوات.

وعندما أعلنت كوسوفو أنها ستفعل أيضا المعاملة بالمثل فيما يتعلق ببطاقات الهوية، هددنا السيد فوتشيتش بالعنف مجددا، مما دفع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إلى التدخل لمنع العنف. ومن ثم، فبعد أكثر من ١٠ سنوات، يمكن لمواطني كوسوفو

أخيرا السفر إلى صربيا ببطاقات هويتهم، مثلما يفعلون عند السفر عبر البلدان المجاورة، مثل ألبانيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود.

إن تهديد الاستقرار والسلام جاء من جانب واحد – لا مكان ل "توجيه اتهام مضاد" في هذا السياق – وهذا الجانب هو بلغراد. فلم تقم كوسوفو باستفزاز أحد أو تهديده. ولم تصر كوسوفو إلا على أن تلتزم صربيا، بعد أكثر من ١٠ سنوات، التزاما حقيقيا باتفاق وقعته.

ومن أجل فهم التهديدات الحالية والمستقبلية، لا بد من معرفة الخلفية. فلماذا يتحدث فوتشيتش عن الحرب؟ من أين يأتي ذلك؟ إن أحد زملائي الأوروبيين اندهش كثيرا عندما علم مؤخرا أن السيد فوتشيتش كان وزيرا للدعاية للرئيس الصربي السابق – ومجرم الحرب – سلوبودان ميلوسيفيتش، وهذا أثناء الإبادة الجماعية التي ارتكبتها صربيا في كوسوفو، وأن السيد فوتشيتش لم يعتذر قط عن ذلك. بل إنه يواصل الاحتفاء بمجرمي الحرب باعتبارهم أبطالا.

كما يشتهر السيد فوتشيتش بتصريحاته بشأن الإبادة الجماعية الصربية في البوسنة. وفي عام ١٩٩٥، عندما تعرض آلاف المدنيين في سريبرينتسا لإطلاق النار والقصف من جانب الجيش الصربي، نظرت الأمم المتحدة في إرسال دفاع عسكري من أجل هؤلاء المدنيين الأبرياء. عندها قال السيد فوتشيتش في برلمان صربيا أنه

"مقابل كل صربي يقتل، سنقتل مائة مسلم".

إن هذا "التفوق العرقي الصربي" يشكل تهديدا للسلام. ويروج السيد فوتشيتش لأيديولوجية "العالم الصربي" العنصرية. بل إنه جعلها عقيدة حكومية رسمية. هذه الأيديولوجية هي نسخة معاد تدويرها من أيديولوجية "صربيا الكبرى"، التي كانت الأساس الأيديولوجي للحروب والإبادة الجماعية التي شنتها صربيا تحت حكم ميلوسيفيتش ضد أربعة بلدان في التسعينات. إن أشباح الماضي تعود.

ويحذر المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في صربيا المجتمع الدولي من إمكانية أن تؤدي أيديولوجية "العالم الصربي" إلى نزاع وحرب في البلقان مرة أخرى. والكيفية التي يمكن أن تنتهي إليها مثل هذه الأيديولوجية العدوانية تظهر اليوم من خلال روسيا، التي اعتمدت على أيديولوجية ما يسمى "العالم الروسي".

لقد كانت النزعة القومية العدوانية في صربيا في طور الإعداد لسنوات عديدة. فقد أدى أكثر من عقد من الحملات القومية والعنصرية الشعواء التي قام بها فوتشيتش وآخرون إلى تشجيع أنصار التفوق العرقي الصربي. هكذا أصبحت صربيا، بدعم من الإمبراطورية الروسية، تشكل تهديدا مرة أخرى. إن فوتشيتش يستعد للعدوان، عسكريا وأيديولوجيا، تماما كما فعل بوتين. وأحث مجلس الأمن على أن يرى هذا التوازي وأن يتخذ تدابير فعالة.

وتمشيا مع هذه الخطة القومية، دائما ما يدعي السيد فوتشيتش – إلى جانب وزير خارجيته كما نسمع – أن الصرب معرضون للتهديد. ولا يخجل حتى من الأكاذيب المكشوفة، مثل فكرة أن المواطنين الصرب في كوسوفو سيكونون ضحايا للمذابح.

إن العالم يعرف من هو مرتكب جريمة الإبادة الجماعية في منطقتنا. لقد انتهج ميلوسيفيتش هذا النهج. وفي ذلك الوقت، تجاهلت الأمم المتحدة دعاية ميلوسيفيتش التي تحض على الكراهية، بينما كان يستعد لسنوات لإشعال أول حرب كارثية في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولم يكتف السيد فوتشيتش بتصعيد خطابه العدواني داخل صربيا، بل انخرط أيضا في أكبر حشد عسكري منهجي منذ حل يوغوسلافيا في عام ١٩٩١. فقد ازدادت عدد المناورات العسكرية التي تشارك فيها صربيا مع روسيا من ١٠ مناورات فقط في عام ٢٠١٢، عندما تولى فوتشيتش السلطة، إلى ما يقرب من ١٠٠ مناورة في عام ٢٠٢١ وحده. حتى أن الأفراد العسكريين الروس يعملون مباشرة في وزارة الدفاع الصربية. وبدعم وتوجيه من روسيا، أصبحت صربيا ثاني أخطر تهديد للأمن الأوروبي، بعد روسيا نفسها.

وقد وقع مؤخرا أكثر من ٤٠ عضوا في البرلمان الصربي على تعديل يدعو إلى "إعادة إدماج" كوسوفو في صربيا. وهذا يبدو مشابها

بشكل خطير للمفهوم الروسي لإعادة دمج أوكرانيا في روسيا. وانتقدت منظمة صربية غير حكومية هذه الوثيقة بوصفها "وصفة للحرب". ومن المؤيدين البارزين لهذا الاقتراح وزير الخارجية الصربي السابق والرئيس السابق للجمعية العامة، السيد فوك يريميتش، الذي كان يعتبر في يوم من الأيام، قبل سنوات، سياسيا معاصرا معتدلا.

وقد كانت مواءمة السياسة الخارجية لصربيا مع روسيا أحدث الإجراءات. فقد قامت صربيا بهذا التحول منذ الغزو الروسي الكامل لأوكرانيا، تماما مثلما ترتكب روسيا أسوأ الفظائع التي يمكن تخيلها. عندما كنا جميعا في نيويورك قبل بضعة أسابيع فقط، في الأسبوع الرفيع المستوى في الجمعية العامة، شهدنا تصفيقا حارا للبيان القوي الذي ألقاه رئيس أوكرانيا زيلينسكي أمام الأمم المتحدة ولدفاعه عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ضد معتد آثم (انظر A/77/PV.7).

وفي ذلك الوقت، هنا في نيويورك، وقعت صربيا اتفاقا بشأن مواءمة السياسة الخارجية مع المعتدي ذاته في تلك الحرب، روسيا. وكان السيد سيلاكوفيتش، الذي يجلس في هذه القاعة اليوم، هو الموقع باسم صربيا. وهذا ليس مجرد أمر شائن فحسب، بل إنه أيضا وصمة عار على جبين صربيا. فلا يمكن لأحد في هذه القاعة أن يظن أن السيد بوتين سيتشاور مع وكيله السيد فوتشيتش بشأن قرارات السياسة الخارجية لروسيا؛ بل إن العكس هو ما سيحدث. فهذا الاتفاق يشكل خضوع صربيا بحكم الأمر الواقع لحكم الكرملين، الذي ينطوي في حد ذاته على تداعيات هائلة. وبما أن روسيا تهيمن على صربيا في سياستها الخارجية، سيتعين على الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وكوسوفو مراعاة أن بلغراد لا تتخذ أي قرار رئيسي في السياسة الخارجية بدون طلب إذن من الأخ الأكبر في موسكو. لقد جعلت صربيا من نفسها أحد ممتلكات روسيا. وسيتعين علينا في الغرب أن نعيد النظر فيما يعنيه ذلك في جميع مجالات السياسة الخارجية.

ولحسن الحظ، فإن الوضع في البلقان وفي كوسوفو مختلف مقارنة بفترة التسعينات. فنحن نحظى بالحماية بشكل أفضل ضد وجود جار عدواني. إننا في كوسوفو نشعر بالتهديد ولكننا آمنون. وكان نشر قوات إضافية تابعة للولايات المتحدة مؤخرا في كوسوفو خطوة هامة نحو تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ومن مناقشاتي، أعلم أن هذا الشعور بالارتياح الشديد والامتنان لذلك الالتزام الهام من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة لا تشعر به كوسوفو وحدها، بل وجيراننا أيضا. ومن موقع قوة، يمكننا أن نتحدث ونحاول إيجاد حل للتحديات وتخفيف حدة التوترات.

وقبل بضعة أيام، عندما طلب رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الصربية زيارة بلدنا ومقابلة المصلين، وأذنت بهذه الزيارة، بصفتي وزيرة للخارجية.

هذا مجرد مثال آخر على عدم اهتمامنا بالتوترات ولكن بالتفاعل الطبيعي واحترامنا لأتباع جميع الأديان في بلدنا.

وسمحنا بالزيارة على الرغم من الدور القيادي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية القوية سياسياً في تهيئة أيديولوجية التفوق العرقي الصربي، وأنشطتها المستمرة، ودورها في زعزعة استقرار البلدان المجاورة والذنب التاريخي في تبرير وتمجيد الحملات الوحشية وحملات الإبادة الجماعية ضد البلدان المجاورة لصربيا، بما في ذلك جمهورية كوسوفو. لقد أعطينا ذلك الإذن على أمل أن يبدأ، في يوم من الأيام، التبادل الصعب بالتأكيد لكن الضروري، لمعالجة القضايا الخطيرة التي تقف بين ضحايا العنف والإبادة الجماعية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وبطبيعة الحال، لا توجد طريقة سهلة لمعالجة المسؤولية عن الماضي، ولكن يظل من واجب الجميع السعي عن سبيل للحقيقة والمصالحة، حيثما أمكن ذلك.

عندما نتكلم عن الحوار، فإننا نعني الحوار الحقيقي. يجب أن يكون للحوار هدف. ولا يمكن أن يكون الهدف كلاما أجوف. وكوسوفو هي من كان العامل الرئيسي لاستئناف الحوار بعد سنوات من الانقطاع. وكوسوفو هي التي توصلت إلى سلسلة من الخطوات الملموسة لحل المسائل ذات الاهتمام المشترك. وكوسوفو تود إجراء حوار حقيقي. مع ذلك، وبغية إجراء حوار حقيقي، يجب أن نضع

المسألة الرئيسية في صميمه – الاعتراف المتبادل. يعلم الجميع بالفعل أن استقلال كوسوفو أمر مفروغ منه. وأخيرا، سيتعين على صربيا أيضا أن تعترف بالواقع. وسيتعين عليها أن تعترف بكوسوفو، كما فعل بالفعل معظم جيران صربيا وكثيرون غيرهم.

إنها مسألة اعتراف متبادل. هذا ما قاله الرئيس بايدن. وهذا ما يقوله المستشار شولتز وغيره من القادة الأوروبيين. يجب أن نتكلم عن ذلك الواقع. وكوسوفو جاهزة ومستعدة لإجراء حوار حقيقي.

إن كوسوفو بلد صغير ولكنه مميز جدا. إننا نتكلم من موقع التواضع والقوة. نحن بلد أوروبي حقيقي، حيث يعيش أشخاص من خلفيات عديدة وبيننا تسامح وفخر لا ينفصمان. كوسوفو بلد خرج حرفيا من الإبادة الجماعية. أرادت صربيا وميلوسيفيتش، مع السيد فوتشيتش ومساعدين آخرين، محونا من على الخريطة. وبمدافعينا الشجعان، جيش تحرير كوسوفو، وبمساعدة منظمة حلف شمال الأطلسي، التي هبت لنجدتنا، وبسالة النساء والأطفال والمسنين في أحلك الأوقات، نجحنا في النجاة والبقاء على قيد الحياة.

رأينا كيف قاموا بحماية أطفالهم وعائلاتهم وأحبائهم، عندما أحرقت القوات الصربية الوحشية قرانا واغتصبوا نسائنا وعذبوا شبابنا وقتلوهم. رأينا كيف حافظوا على كرامتهم عندما اضطروا إلى الفرار إلى الجبال لينجوا بحياتهم. رأينا كيف أنهم لم يستسلموا أبدا عندما طردوا وأجبروا على مغادرة بلدهم، بمئات الآلاف، وأجبروا على العيش في خيام. تلك الروح هي التي مكنت تحقيق المعجزة: بعد تحرير كوسوفو، لم ينتظر شعبنا، بل اندفع إلى المنازل، بحثًا عن ناجين، وبدأ في إعادة بناء المنازل والممتلكات واستأنف حياته. إنها معجزة – معجزة انتصار الإنسانية والحضارة على القسوة والبرابرة.

وتستمر تلك المعجزة، وسنجعل شعبنا فخورا وبلدنا يتألق. لا يوجد بلد آخر أكثر تأييدا للانضمام للاتحاد الأوروبي أو أكثر تأييدا للانضمام لمنظمة حلف شمال الأطلسي من كوسوفو. يؤيد ما بين ٨٨ في المائة و ٩٢ في المائة من مواطنينا الانضمام للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. نعم، نحن نعلم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله – ولا يزال الطريق طويلا لأننا بعيدون كل البعد عن الكمال – إذا أردنا تحقيق أهدافنا. لكننا أثبتنا أننا نستطيع. لقد تغلبنا حتى على أشد الصعوبات ولم نفقد إيماننا أبدا. إن شعبنا مثال يحتذى به في العالم.

وكوسوفو، بوصفها مثالا للصمود والكرامة والانفتاح، مكان عظيم وإضافة قيمة لأوروبا والعالم. ومن دواعي سرورنا وفخرنا أن نحظى بالعديد من الأصدقاء في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب يتطلع شعبنا إلى المستقبل، مفعما بالتفاؤل والأمل. وبتلك الروح، نحن على استعداد للعمل مع أصدقائنا، وحتى مع أعدائنا، من أجل المساعدة لجعل العالم مكانا أفضل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة على إحاطتها وقيادتها في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/739).

وتؤيد النرويج كوسوفو وبلدان غرب البلقان الأخرى في تطلعاتها الأوروبية – الأطلسية. بيد أننا يساورنا القلق إذ نلاحظ أن تقرير الأمين العام يصف تصاعد حدة الخطاب بين بلغراد وبريشتينا، واحتدام التوترات في الميدان مما أثر على التقدم المحرز صوب تطبيع العلاقات.

ونشجع الطرفين على تعزيز حوارهما والمشاركة البناءة، استنادا إلى اتفاق بروكسل. وفي ذلك الصدد، نرحب بخريطة طريق الطاقة المتفق عليها في حزيران/يونيه مع صربيا والاتفاق بشأن بطاقات تحديد الهوية، المبرم في آب/أغسطس، في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وقد حسن الاتفاق المبرم حرية التنقل بين كوسوفو وصربيا ونأمل في التوصل إلى تسوية للمشاكل التي أثارت توترات شديدة.

وبنفس الروح، نأمل أن يكثف الطرفان الحوار لإيجاد حل دائم لمسألة لوحات ترخيص المركبات. بيد أننا نأسف بشدة جراء التوترات

المتزايدة في شمال كوسوفو، قبل الاتفاق على بطاقات تحديد الهوية، وندعو الطرفين إلى الامتناع عن أي إجراءات انفرادية قد تسبب مزيدا من التوترات في المنطقة.

كما أحبطنا استمرار عدم التعاون داخل الفريق العامل المشترك بين بلغراد وبريشتينا والمعني بالأشخاص المفقودين. من الضروري إحراز تقدم نحو اكتشاف مصير الذين فقدوا خلال أحداث كوسوفو من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، بما في ذلك كجزء من جهود المصالحة.

وأود أن أتطرق إلى موضوع آخر يستوجب الاهتمام. يجب إخضاع مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع للمساءلة. ومزيد من المساءلة أمر ضروري لتحقيق المصالحة وبناء السلام في كوسوفو. ونشيد بالعمل الذي قامت به حتى الآن لجنة حكومة كوسوفو للتحقق والاعتراف بوضع الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على دعمها لتلك العملية. إنها خطوة مهمة إلى الأمام من أجل تحقيق سيادة القانون وتغيير أجواء التمييز والإفلات من العقاب.

كما ننوه بإيجابية بموافقة الحكومة مؤخرا على تشريعات أكثر صرامة تتعلق بالاغتصاب والاعتداء الجنسي والعنف الأسري. ونتطلع إلى مزيد من المعلومات المستكملة عن تنفيذ الاستراتيجية الخمسية للحماية من العنف الأسري والعنف ضد المرأة.

ختاما، أود أن أشدد على أن الاندماج الكامل في الهياكل الأوروبية – الأطلسية لن يتحقق لكوسوفو أو صربيا بدون اتفاق شامل بشأن التطبيع الكامل للعلاقات. لا يزال التقدم العام في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بطيئا. وينبغي لكل من كوسوفو وصربيا أن تكثفا جهودهما لتحسين العلاقات، وأن تكونا أكثر واقعية وأن تمتنعا عن الأعمال والخطب الرنانة التي قد تؤدي إلى انتكاس الحوار أو زيادة التوترات مما يفضي إلى وقوع حوادث.

ولا يمكن أن يكون الوضع الراهن خيارا، ونحث جميع الأطراف الفاعلة على المشاركة الكاملة. لا بديل عن العملية التي يقودها الاتحاد الأوروبي والحوار أو التسوية. وستواصل النرويج تقديم مساهمتها في عملية التطبيع.

السيد غالاغر (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها اليوم. وأود أيضا أن أرحب بممثلي كوسوفو وصربيا في جلستنا.

وأود أن أبدأ بالترحيب باتفاق ٢٧ آب/أغسطس بشأن حرية التنقل بين كوسوفو وصربيا، في أعقاب محادثات رفيعة المستوى في بروكسل. وهذا الاتفاق خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح وسيحقق نتائج ملموسة للمواطنين. وهو دليل على أن الحلول المقبولة والعملية ممكنة عندما ينخرط القادة علنا وبشكل بناء في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وهذا الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، بتكليف من الأمم المتحدة، هو القناة التي يمكن من خلالها، بل وينبغي، حل المسائل والتوترات بين كوسوفو وصربيا. ونشجع كلا الجانبين على مواصلة تعاونهما من أجل حل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك مسألة لوحات ترخيص السيارات، فضلا عن الحفاظ على سلامة عملية الحوار من خلال احترام الاتفاقات السابقة وتنفيذها.

وتقع على عاتق كلا الجانبين مسؤولية الامتناع عن الخطب أو الأعمال الباعثة على الفرقة. وتذكرنا أحداث ٣١ تموز/يوليه في شمال كوسوفو والتوترات المتصاعدة بين بلغراد وبريشتينا طوال الفترة المشمولة بالتقرير بأن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس يمكن أن تُهدر بسرعة. وعلى الرغم من أن الهدوء ساد، لا يمكن المبالغة في أهمية ضبط النفس والالتزام بالحوار لحل الخلافات.

وفي ظل الخلفية الراهنة للتحديات العالمية المتعددة والمتداخلة، يكتسب إيجاد أساليب عملية للتعاون الاقتصادي بين بلغراد وبريشتينا والبلدان الأخرى في المنطقة طابعا ملحا جديدا. وفي ذلك الصدد، تؤكد أيرلندا من جديد رأيها بأن التوصل إلى اتفاق تطبيع شامل ونهائي وملزم قانونا أمر أساسي من أجل المنظور الأوروبي لكل من صربيا وكوسوفو ولضمان الاستقرار والازدهار على نطاق أوسع في غرب البلقان.

نحن نعلم من التجربة في بلدي أنه لا يمكن إحلال السلام الدائم من دون بناء مجتمع أكثر مساواة وشمولا. ولا يمكن أن يستمر السلام

ولا يمكن أن تنجح العمليات السياسية عندما لا يتم إشراك المرأة بشكل كامل وعلى الطاولة وعندما لا يتم الاهتمام بأصوات الشباب والمجتمع المدني. وترحب أيرلندا بالتزام كوسوفو بالمساواة بين الجنسين ونقدر العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على ما قدمته اليوم من معلومات مستكملة عن ذلك العمل. وعلى الرغم من اتخاذ خطوات لمنع ومكافحة العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، فإننا نشاطر الأمين العام شواغله بشأن ضرورة بذل المزيد من الجهود لكفالة الحماية والدعم الفعالين لضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجين منه.

إننا نعلم أن شعب كوسوفو يتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ونرحب بحقيقة أن حكومة كوسوفو أحرزت تقدما في النهوض بجدول أعمال الاتحاد الأوروبي للإصلاح. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر ما ورد في تقرير المفوضية الأوروبية عن حزمة تدابير توسيع العضوية لعام ٢٠٢٢ بشأن كوسوفو ونشجع كوسوفو على مواصلة السير على طريق الاتحاد الأوروبي وتكثيف جهودها لتعزيز الديمقراطية والإدارة العامة وسيادة القانون. وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أشدد على دعم أيرلندا المستمر لدوائر كوسوفو المتخصصة. إن مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الماضي أمر ضروري لمنع الانتهاكات في المستقبل. وثمة أهمية حيوية لأن تتقيد السلطات في كوسوفو بالتزاماتها تجاه الدوائر المتخصصة. وستواصل أيرلندا أيضا دعم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وقد أثبتت الأمم المتحدة أنها شريك موثوق به لجميع الطوائف في كوسوفو. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور هام من خلال الجمع بين الناس وتعزيز التعاون بين الأعراق ودعم المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة. ونقدر بشكل خاص عمل بعثة الأمم المتحدة بشأن الأشخاص المفقودين وعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن عودة النازحين. والنهوض بهاتين المسألتين جزء أساسي من عملية المصالحة ويمكن أن يساعد على بناء الثقة بين كوسوفو وصربيا. ونحن نعلم، مرة أخرى من تجربتنا الوطنية، أن السلام عملية وليس لحظة. ويتطلب الأمر شجاعة للتغلب على النزاع والانقسامات التي يسببها النزاع، ولكن هذه خطوات يلزم اتخاذها ويجدر اتخاذها.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها ونرحب بممثلي صربيا وكوسوفو في مجلس الأمن.

ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المستمر الذي تحرزه حكومة كوسوفو بشأن عدد من المسائل الهامة، بما في ذلك التزامها المستمر بالإصلاح، ولا سيما من خلال عملها الهام بشأن سيادة القانون وفي التصدي للجريمة المنظمة والفساد؛ وجهودها الرامية إلى تحسين الدعم المقدم إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني وإدماج اتفاقية اسطنبول في دستورها؛ وعملها بشأن العدالة الانتقالية، ولا سيما بالنسبة لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، فضلا عن عمل اللجنة الحكومية المعنية بالأشخاص المفقودين.

وتبين التقارير الأخيرة الصادرة عن كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا إحراز تقدم جيد في مكافحة الإرهاب وإصلاح الإدارة العامة وسيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة وحماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية. ونرحب بزيادة تعاون الحكومة مع طوائف الأقليات. والحوار بين الطوائف أمر حيوي لاستقرار كوسوفو بوصفها دولة متعددة الأعراق، ونشجع حكومة كوسوفو على مواصلة ذلك التعاون. وعلى وجه الخصوص، نشجع على زيادة التواصل مع القادة السياسيين لصرب كوسوفو وممثليهم لحل المسائل المعلقة.

ولا يزال تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا أمرا حيويا. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو. وقد حان الوقت الآن لكي ينخرط الطرفان في الحوار بحسن نية وأن يحترما التزاماتهما المتعلقة بالحوار وأن يتجنبا الأفعال والخطب التي يمكن أن تقلل من احتمالات التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيع شامل ومستدام يعود بالنفع على شعبي البلدين.

والتقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2022/739)، على سبيل المثال بشأن اعتماد خريطة طريق لاتفاق الطاقة، أمر مشجع. ولكننا شعرنا بالقلق عندما شهدنا تصاعد التوترات في ٣١ تموز/يوليه بشأن تنفيذ قرارات الحكومة المتعلقة بلوحات ترخيص السيارات وبطاقات الهوية. وينبغي ألا تُستخدم هذه القرارات كذريعة للحصار أو العنف. ولذلك، نرحب بحل الخلاف بشأن بطاقات الهوية، الذي يسرته الجهود الحثيثة للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين. وهو مثال واضح على ما يمكن تحقيقه عندما يتعامل الطرفان مع العملية بواقعية.

أخيرا، تضطلع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدور حيوي في التقدم المذهل الذي أحرزته كوسوفو منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبالطبع، فإن الظروف على أرض الواقع قد اختلفت كثيرا عما كانت عليه في عام ١٩٩٩، وسيكون الآن الوقت المناسب لإجراء استعراض شامل لشكل هذه البعثة ودورها ولعمليات المجلس المتعلقة بها. وفي غضون ذلك، تود المملكة المتحدة أن تكرر الإعراب عن امتنانها للممثلة الخاصة وفريق البعثة على كل ما يقومون به من عمل وعلى تنفيذهم المهني لولايتهم.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الممثلة الخاصة كارولين زيادة على إحاطتها القيمة للمجلس وعلى الجهود الحثيثة التي تقوم بها مع فريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أرحب بمشاركة كل من صربيا وكوسوفو في جلسة اليوم.

يؤكد بلدي على أهمية تكثيف الجهود لتشجيع الحوار والحيلولة دون تفاقم الخلافات بين الطوائف في كوسوفو من جهة، وبين كوسوفو وصربيا من جهة أخرى، خاصة في ظل استمرار الأوضاع الحالية والمتأججة في أوروبا.

وبالنسبة للعلاقات بين كوسوفو وصربيا، فقد شهدت بعض التطورات الإيجابية التي نشجع البناء عليها لتحسين العلاقات الثنائية بشكل مستدام، بما في ذلك عبر استكمال الحوار بينهما، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، مع السعي في ذات الوقت إلى تجنب أي إجراءات أحادية قد تزيد التوترات. كما نتطلع إلى إبداء المرونة من قبل الطرفين ومواصلة العمل للعودة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل شامل. ونشيد بجهود الطرفين في حل بعض القضايا العالقة، ومنها السماح للمواطنين بالتنقل بحرية بين كوسوفو وصربيا باستعمال بطاقات الهوية الصادرة إما عن بلغراد أو بريشتينا.

أما فيما يتعلق بالتطورات داخل كوسوفو، فنؤكد على ضرورة مواصلة العمل على خفض التوترات في شمال البلد لتجنب أي تصعيد فيها. ونثني هنا على الجهود المستمرة لترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي بين أطياف المجتمع في كوسوفو.

تكتسي هذه الجهود أهمية خاصة في ضوء الحوادث الأخيرة المثيرة للقلق، مثل تدنيس الأماكن الدينية والمقابر، ونشر خطاب الكراهية والتطرف على وسائل التواصل الاجتماعي. في هذا الصدد، نعر ب عن دعمنا المستمر لجهود بعثة الأمم المتحدة ودورها الفعال في التشجيع على قيم التسامح والتعايش السلمي، لا سيما بالتركيز على فئة الشباب، نظرا لدورهم الحيوي في منع النزاعات وحلها، فضلا عن كونهم قادة المستقبل. وتشمل هذه الجهود تصميم برامج لهم، تضم مختلف أطياف المجتمع في كوسوفو، ليعبروا من خلالها عن آرائهم وشواغلهم، وتوعيتهم بمختلف أطياف المجتمع وأهمية تعزيز التواصل بينهم. وهذا سيساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي في كوسوفو. بالإضافة إلى ذلك، فإن دور المنظمات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال كانت له أصداء إيجابية في كوسوفو. نحض على الدوام على الاستمرار في بذل كافة الجهود لتقوية أواصر المجتمع.

تؤكد دولة الإمارات على أهمية دعم مشاركة المرأة بشكل كامل وهادف ومتساو في أي حوارا ت جارية لحل الخلافات بين طوائف كوسوفو، وكذلك بالنسبة لأي حوارات بين صربيا وكوسوفو. ونشير إلى التوصيات المنبثقة عن اجتماع "يوم الأمم المتحدة العالمي المفتوح التاسع المعني بالمرأة والسلام والأمن في كوسوفو،" ومنها تعزيز دور المرأة في بناء السلام المستدام، وتهيئة بيئة آمنة وشاملة تتيح مشاركتها في مؤسسات الدولة. وقد عكست مشاركة رئيسة كوسوفو في هذا

المؤتمر الاهتمام الذي توليه الحكومة لقضايا المرأة. ونشيد أيضا بالتطورات التي تم إحرازها في تمكين المرأة في كوسوفو، ومنها على سبيل المثال تمثيل المرأة بنسبة ستة وثلاثين في المائة في البرلمان، ونأمل البناء على هذه الإنجازات.

في الختام، تؤكد بلادي على أهمية تعزيز الحوار البناء بين كوسوفو وصربيا كونه السبيل الوحيد لحل كافة القضايا العالقة، بما يحقق الأمن والاستقرار للدولتين والمنطقة ككل.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نشكر الممثلة الخاصة كارولين زيادة على إحاطتها، وأن نرحب بوزير الخارجية سيلاكوفيتش في هذه الجلسة. كما أحطنا علما بالبيان الذي أدلت به السيدة غيرفالا – شفارتس.

تأسف المكسيك لعدم إحراز تقدم كبير في تطبيع الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا، ويرجع ذلك في جملة أمور إلى التوترات الناشئة عن الخلافات حول حرية التنقل وعملية التصويت التي جرت في منطقة كوسوفو خلال الانتخابات الصربية. نشعر بقلق خاص إزاء أعمال العنف التي وقعت في شمال المنطقة في نهاية تموز/يوليه، والتي نجمت تحديدا عن القيود المفروضة على التنقل. وكان لذلك أيضا أثره السلبي على تنفيذ اتفاقات الطاقة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتحفيف من حدة التوترات. وسأناقش بإيجاز التطورات الأخيرة بشأن أربع مسائل ترى المكسيك أنها أولويات.

أولا، فيما يتعلق بمسألة الأقليات، وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2022/739)، لا يزال الغجر والأشكاليا ومصريو البلقان يواجهون عقبات اجتماعية واقتصادية كبرى. وندعو إلى بذل جهود لمكافحة الإجحاف الذي يؤثر على تلك المجتمعات، وتناول المسائل المحددة المتعلقة به، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة لدعمها.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لا بد من أن تعزز سلطات المقاطعات التدابير الرامية إلى القضاء على تلك الآفة. إن الاغتصاب المزعوم لطفل في بريشتينا الشهر الماضي أمر صادم. وندعو السلطات إلى إجراء تحقيق في القضية لكي يمثل المسؤولون عنها أمام العدالة، وضمان حماية الضحايا وشد أزرهم. وقد لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أنه في حين أن حوادث العنف الجنسي التي كثيرا ما يبلغ عنها، ولا سيما تلك التي تشمل القُصَّر، فإن التعويضات لم تقدم إلا في حالات قليلة. ونحث على تنفيذ توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي بشأن معالجة قضايا العنف الجنسي تماشيا مع متطلبات اتفاقية إسطنبول.

ثالثا، فيما يتعلق بالتراث الثقافي، ندعو السلطات في بريشتينا إلى تعبئة الموارد اللازمة للحفاظ على آثار كوسوفو التي تعود إلى القرون الوسطى، ولا سيما دير فيسوكي ديتشاني، الذي حددته اليونسكو بوصفه موقعا تراثيا والمهدد بالانقراض حاليا. وندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تدهورها وتنفيذ القرارات المتعلقة بحمايتها والحفاظ عليها.

رابعا، فيما يتعلق بحالة الأشخاص المفقودين، نأسف لعدم التئام الفريق العامل الذي يعالج هذه المسألة منذ عام ونصف. ونحث الطرفين على استئناف العمل بشأن هذه المسألة، مما سيمكن من إحراز تقدم بشأن المصالحة بين الطوائف.

في الختام، أدعو الطرفين إلى تحاشي الخطب الرنانة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوترات، والانخراط بصورة بناءة في حوار حتى تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي نؤكد مجددا دعمنا لها، من الاستمرار في الوفاء بولايتها المتمثلة في تعزيز الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان في المنطقة، بالتنسيق الوثيق مع قوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون للسيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام، على الإحاطة التي قدمتها عن الحالة في المقاطعة. ونرحب بمشاركة السيد نيكولا سيلاكوفيتش، وزير خارجية صربيا. لقد استمعنا إلى آراء السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس، وننصح السيدة غيرفالا – شفارتس بالكف عن

الكلام الفلسفي وعن محاولات التحليل الثقافي والجيوسياسي. بصراحة، جهودها اليوم لم تكن موفقة جدا. وكان من الأحرى بها أن تركز على الحالة في كوسوفو بدلا من تشتيت انتباه المجلس بتأملاتها العميقة في الحالة الدولية وسياسة صربيا الخارجية، التي يبدو وكأنها توجه من موسكو، شأنها شأن كل أمر آخر في جميع أنحاء العالم. ولكن بينما نشكرها على ملاحظاتها الإطرائية، أود الآن أن أصوب آراءها الخاطئة، وأن أقدم للمجلس تقييما حقيقيا للحالة في كوسوفو وليس تقييما مشرقا.

لا تزال كوسوفو البؤرة الرئيسية للتوتر في البلقان، مما يقوض الجهود الرامية إلى صون السلام والاستقرار في المنطقة. كذلك فإن الحالة الأمنية في المنطقة تتدهور باطراد وتتطلب اهتماما وثيقا من المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وقد بدأت عملية الانتهاكات المنهجية لحقوق السكان الصرب في عام ١٩٩٩، وما زال العمل الذي يُرقى إلى عملية تطهير عرقي زاحفة مستمرا منذ ذلك الحين. وخلال فترة تزيد على ٢٠ عاما، انخفض عدد الصرب جنوب نهر إيبار انخفاضا حادا، ولم يتبقَ سوى جيوب صغيرة من الصرب لا تستطيع الدفاع عن حقوقها. على سبيل المثال، كان هناك حوالي ٤٠,٠٠٠ صربي يعيشون في بريشتينا قبل الصراع. اليوم هناك بالكاد ١٠٠. والمنطقة الوحيدة التي لا يزال فيها الصرب يشكلون الأغلبية هي شمال كوسوفو، ولكن سلطات بريشتينا، برئاسة ألبين كورتي، تحاول بقمعها للصرب الوصول إلى مستوى جديد. كل شيء يشير إلى أن اصطناع ظروف معيشية لا تطاق للسكان الصرب الأصليين يبدو أنه المهمة الأولى. ولا تزال أعمال التخويف مستمرة في المناطق التي يسكنها الصرب، كما أن عتبة استخدام القوة ضد السكان الذين يعيشون هناك آخذة في الانخفاض.

منذ بداية عام ٢٠٢٢ سجلت أكثر من ١٠٠ حالة اعتداء على الصرب ومقابرهم وأماكنهم المقدسة في كوسوفو. ويعتبر هذا ضعف عدد الحوادث التي وقعت في العام السابق تقريبا. وهناك دوريات استفزازية وغير مبررة حول خزان كوسوفو للمياه في غازيفودي وهي منطقة متاخمة لوسط صربيا. كما حُظر استخدام الصرب للوحات ترخيص المركبات المحايدة تحت التهديد بمصادرة المركبات المخالفة. وفي نهاية تموز/يوليه أدى القرار الذي اتخذته بريشتينا إلى ما يقرب من تصاعد الحالة وكاد أن يؤدي إلى إراقة الدماء. ومن المتوقع أن يكون الحدث الخطير التالي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أي الموعد النهائي لاستبدال لوحات الترخيص.

وما تزال المشاكل المتعلقة بإعادة العقارات الصربية إلى أصحابها الشرعيين دون حل. كما استمرت لعدة سنوات انتهاكات حقوق ملكية العقارات المجاورة لدير فيسوكي ديتشاني – أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو. وظلت وتيرة عودة اللاجئين غير الألبان إلى المقاطعة غير مرضية على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2022/739)، بينما تواصل السلطات المحلية تقاعسها عن حمايتهم، بل على العكس من ذلك تماما يستمر تشجيع مشاعر الكراهية تجاه الصرب. وبذريعة توفير الأمن يستمر تشييد قواعد لشرطة كوسوفو في الشمال وغالبا ما تكون على أراض خاصة يملكها الصرب.

وبالفعل تم التوصل في عام ٢٠١٣ – في إطار المفاوضات التي أجريت تحت رعاية بروكسل – إلى اتفاق لإنشاء رابطة للبلديات الصربية في كوسوفو. إن ذلك ليس مثاليا ولكن من شأنه أن يكفل حقوق الصرب الذين يعيشون في كوسوفو على نحو مقبول. بيد أن بريشتينا رفضت تنفيذ الاتفاق زاعمة أن الصرب هم أكثر الأقليات القومية التي تحظى بالحماية في أوروبا.

في الواقع، لم يحاول أحد حمل سلطات كوسوفو على تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي الذي اضطلع بدور الوسيط. ويمكننا القول حاليا أن محاولات الوساطة تلك قد باءت بالفشل الذريع. لقد أدى عجز بروكسل منذ أمد بعيد عن إجبار بريشتينا، إن لم يكن على تنفيذه فعلى على الأقل إظهار قدرتها على التفاوض، إلى فشل الاتصالات.

وبطلب من الولايات المتحدة، أصبحت الرواية الرسمية للاتحاد الأوروبي تنطوي الآن على فكرة سيئة السمعة عن الاعتراف المتبادل.

ولا يدعو إلى ذلك كبار السياسيين الأوروبيين فحسب، بل ورد أيضا في قرار آخر اتخذه البرلمان الأوروبي بشأن كوسوفو. وذلك مثال صارخ على مراجعة موقف بروكسل المحايد.

وفي الوقت نفسه يستمر إنشاء جيش كوسوفو في انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشهد أيضا المشاركة الكبيرة للجهات الفاعلة الرئيسية في منظمة حلف شمال الأطلسي في ذلك المسعى، لا سيما لندن التي تتولى تدريب الموظفين.

ولا تزال بريشتينا تطلب المساعدة العسكرية من الغرب. وتحاول الحصول على قاعدة أمريكية أخرى هناك، ومجمع للحرب الإلكترونية ومدفعية يزيد مداها عن ١٠ كيلومترات، بينما بلغت الميزانية العسكرية لكوسوفو مستوى قياسيا وتجاوزت ١٠٠ مليون يورو هذا العام، الأمر الذي يدل على أن نوايا رئيس الوزراء كورتي بعيدة كل البعد عن أن تكون سلمية. وهناك أيضا تطلع إلى إشراك ألبانيا. ففي آب/أغسطس اُقترح أن توقّع ألبانيا معاهدة للدفاع المشترك.

هكذا تتصرف البلدان الغربية كما لو أنه لا وجود للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتواصل إعداد ما يسمى بـ "الخيارات البديلة" لتسوية متحيزة لبريشتينا. من الأمثلة الصارخة على تلك العدمية القانونية مشروع فرنسي ألماني طرح في أيلول/سبتمبر، كان قد وضع لإجبار بلغراد على الموافقة على إقامة دولة كوسوفو. وهذا ليس المثال الوحيد من نوعه مؤخرا. وتركز واشنطن وبروكسل جهودهما على حمل الصرب على التنازل عن مصالحهم الوطنية وسيادتهم وسلامتهم الإقليمية، بل تلجآن حتى إلى التهديدات والابتزاز والإنذارات النهائية.

وهناك عدة نقاط أخرى نود أن نوجه الانتباه إليها. على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أنشئت بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في كوسوفو – بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونؤيد هذه البعثة تأييدا كاملا بوصفها أهم ضامن للأمن في الإقليم. ونفهم أيضا مدى صعوبة الظروف التي يجب أن تعمل فيها. لكننا نتوقع في الوقت نفسه أن تجري البعثة تقييمات واقعية وليست محايدة للحالة في الإقليم.

ففي أيار/مايو ٢٠١٩ استخدمت الشرطة الألبانية في كوسوفو القوة ضد موظف روسي يعمل في البعثة، يدعى ميخائيل كراسنوشتشيكوف، الذي تعرض لضرب مبرح، وعضوين آخرين في البعثة أيضا. ولم يعاقب مرتكبو تلك الجريمة. لقد حدث ذلك في المقاطعة تتباهى بالتزامها بسيادة القانون.

كما حدث انتهاك خطير للمعايير القانونية الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ عندما أُعلن أن أحد موظفي البعثة، السيد أنتونوف، شخص غير مرغوب فيه.

علاوة على ذلك، اتخذت سلطات كوسوفو عددا من القرارات الرامية أساسا إلى إجبار موظفي مكتب بريشتينا التابع للسفارة الروسية في صربيا، فضلا عن موظفينا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو على مغادرة المقاطعة. لقد أبلغنا الأمين العام والممثلة الخاصة زيادة بذلك التجاوز الشائن ونتوقع مراجعة الإجراءات التي تتخذها سلطات كوسوفو.

وندعو البعثة إلى عدم تجاهل تلك الحالات الشائنة من السلوك التعسفي وأن تبلغ المجلس بهذه الإجراءات على أساس منتظم في تقاريرها. إن عدم الاستجابة المناسبة من جانب الأمانة العامة يعطي شعورا بالتساهل مع سلطات الأمر الواقع.

في الختام، أود أن أشدد على أن الموقف الروسي إزاء كوسوفو لم يتغير. وندعو إلى التوصل إلى حل عملي ومقبول بالنسبة للطرفين بين بلغراد وبريشتينا على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ووفقا للقانون الدولي ويحظى بتأييد مجلس الأمن.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها. وأود أيضا أن أشكر وزير الخارجية نيكولا سيلاكوفيتش ووزيرة الخارجية غيرفالا – شفارتس على المشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد التزامنا بكفالة الحفاظ على الاستقرار في منطقة غرب البلقان، لا سيما في هذا الوقت الذي تشهد فيه

أوروبا توترات متزايدة بسبب الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا. بالتالي ستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع شركائنا الأوروبيين لتعزيز مجتمعات سلمية ومتعددة الأعراق السلمية وتنعم بالرخاء، فضلا عن تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

تؤكد الولايات المتحدة مجددا دعمها لمسار كوسوفو نحو التكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي إلى جانب المسارات الأوروبية لجميع البلدان في منطقة غرب البلقان.

إن هناك ضرورة للتعاون الجاد والعاجل بين الجانبين في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغية التطبيع الشامل للعلاقات بين كوسوفو وصربيا على أساس الاعتراف المتبادل بينهما. وأود أن أشيد بتفاعل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لايتشاك مع الطرفين. من جانبها ستواصل الولايات المتحدة التعاون الوثيق معه ومع شركائنا الأوروبيين في دعم الحوار.

ومن خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي اعتمدت صربيا وكوسوفو خريطة طريق للطاقة وحلتا مسائل وثائق الخروج والدخول عبر حدودهما بطريقة سلمية. ونأمل أن يتم التوصل إلى توافق مماثل في الآراء بشأن إصدار لوحات الترخيص والاعتراف بها. وبالمثل نشجع على تنفيذ الخطوات المبينة في خريطة طريق الطاقة والمناقشة الجادة بشأن إمكانية إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في غرب البلقان. كما أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي عنصر رئيسي في ذلك. ونشجع صربيا وكوسوفو بقوة على خفض التوترات بتركيز الاهتمام على إحراز التقدم في الحوار وتجنب الخطاب التحريضي. ونحث كلا الجانبين على العمل مع الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين لتنفيذ خريطة طريق الطاقة المتفق عليها وتجنب التوترات المتعلقة بلوحات الترخيص.

ولا يزال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي يعدُّ الآلية الرئيسية لتوفيق المسائل بين الجارتين، والتي قللت كثيرا من أهمية دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المنطقة.

وكما قلنا مرات عديدة في هذه القاعة من قبل، لقد أوفت البعثة بغرضها منذ فترة طويلة على النحو المبين في ولايتها الأصلية. ولكي لا نخطئ، فإن من المؤكد أن البعثة قد اضطلعت بدور حاسم وهام في صون السلام في الماضي. بيد أن كوسوفو قد تمكنت – بمساعدة شركائها الأوروبيين – من تطوير وتعزيز مؤسساتها لتولي الكثير من المسؤوليات بمجرد وضعها تحت ولاية البعثة. ولم تعد هناك حاجة إلى عقد هذه الإحاطات كل ستة أشهر، بل ينبغي تقليصها إلى اجتماعات سنوية.

ونشعر بخيبة الأمل لعدم مضي المجلس صوب إنهاء البعثة، بما في ذلك وضع خطة لإغلاقها. ولدى المجلس أولويات أكثر إلحاحا يتعين معالجتها، وموارده محدودة. نحث المجلس على اتخاذ خطوات تتيح للأمم المتحدة القيام بدور أكثر نجاعة وأهمية في كوسوفو وتيسر تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، ومن ثم تساعد على تعزيز الاستقرار في غرب البلقان.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة كارولين زيادة على إحاطتها. أشيد أيضا بمشاركة معالي السيد نيكولا سيلاكوفيتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس في هذه الجلسة.

لقد غدت الحاجة إلى تحقيق الاستقرار المستدام في كوسوفو أكثر إلحاحا في الوقت الذي تواجه فيه أوروبا تحديات أمنية كبيرة. ويتطلب ذلك أن يظل الطرفين ملتزمين ومتسقين في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

يساورنا القلق إزاء التمادي في الخطاب بين بلغراد وبريشتينا وما نجم عنه من توترات على أرض الواقع. إذا استمر هذا الوضع، فإن أي تقدم في تطبيع علاقاتهما سيتقوض. لذلك، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة استخدام الخطاب المثير للانقسام وخطاب الكراهية وإيجاد حيز يفضي إلى الحوار.

إن سيادة القانون عنصر حاسم في إدارة التنوع. والواقع أن فرص تحقيق المصالحة الحقيقية والسلام الدائم تكون أفضل في بيئة تتسم

بسيادة قانون قوية وتضم مؤسسات مستجيبة وشاملة للجميع لمقاضاة المنازعات وحلها على وجه السرعة. تشيد كينيا ببعثة الأمم المتحدة لدعمها لتحقيق التكامل بين القضاء وإجراءات إقامة العدل في شمال كوسوفو، مع التركيز على تحسين إدارة القضايا.

نرحب أيضا بجهود بعثة الأمم المتحدة لبناء الثقة، بما في ذلك من خلال تعزيز المشاركة بين الطوائف؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين في كوسوفو، بما في ذلك من خلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ والاتصال مع الشباب من خلال الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وندعو إلى تعزيز الدعم لتدابير بناء الثقة والاطمئنان، ولا سيما تلك التي تعزز مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار والحوار بين الطوائف.

أخيرا، تكرر كينيا تأكيد دعمها الكامل للحوار المستدام الرامي إلى تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. في ذلك الصدد، نرحب بالجهود التشاورية المتواصلة ونحث الطرفين على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي والدخول في مفاوضات.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة كارولين زيادة على إحاطتها.

يؤكد أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/739) الدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في منع ضغائن الماضي وخطاب الكراهية اليوم من أن يؤديا إلى موجة جديدة من العنف في كوسوفو. فمخاطر التصعيد حقيقية، كما أثبتت حوادث ٣١ تموز/يوليه. يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تبدي ضبط النفس اللازم، وأن تتجنب التدابير الانفرادية التي يمكن أن تعرض للخطر التقدم المحرز على مدى سنوات من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة.

إن المأزق المتعلق بلوحات ترخيص المركبات وعدم إحراز تقدم منذ حزيران/يونيه في تنفيذ اتفاقات الطاقة الكهربائية يبعثان على القلق البالغ. ونشجع صناع القرار على إبداء المرونة والبحث عن حلول تأخذ في الاعتبار الحساسيات المحلية وتسهم في جهود بناء الثقة.

ونرحب باستمرار الحوار المباشر بين الطرفين. لقد كانت الزيارة المشتركة التي قام بها الرئيس ألكسندر فوتشيتش والسيد ألبين كورتي إلى بروكسل في آب/أغسطس، والزيارة التي قامت بها رئيسة الوزراء آنا برنابيتش إلى كوسوفو في أيلول/سبتمبر علامتين مهمتين على الالتزام بطريق المصالحة. ونعتقد أنه ينبغي تشجيع الاجتماعات الرفيعة المستوى المتكررة بغية تعزيز الحوار وكفالة السلام الدائم والتعايش المتناغم.

تثني البرازيل على بعثة الأمم المتحدة لمبادراتها الرامية إلى تقوية المؤسسات وتعزيز سيادة القانون. ندرك أن كوسوفو لا تزال تواجه تحديات في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وكذلك في حماية الفئات الضعيفة والأقليات، ونكرر تأكيد دعمنا لجهود المنظمة في ذلك الصدد. ونشدد أيضا على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق بروكسل، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء رابطة/طائفة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

ونحيط علما بتنظيم يوم الأمم المتحدة العالمي المفتوح التاسع من أجل المرأة والسلام والأمن، في كوسوفو في حزيران/يونيه. وتؤيد البرازيل بقوة التوصيات المنبثقة عن هذا الحدث، التي ستساعد على كفالة مشاركة أكبر للمرأة في عمليات صنع القرار ومكافحة التحرش.

وتكرر البرازيل تأكيد التزامها بمبادئ المرفق ٢ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كأساس لبناء مستقبل يسوده السلام والرخاء في المنطقة. ونؤيد بقوة استمرار بعثة الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتوسط في النزاعات وتعزيز مؤسسات كوسوفو.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنوه بحضور معالي السيد نيكولا سيلاكوفيتش، وزير خارجية صربيا، وأن أشكره على بيانه. يعرب وفد بلدي أيضا عن امتنانه للسيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها الشاملة. نرحب بقيادتها الملتزمة لبعثة الأمم المتحدة عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). نحيط علما أيضا بمساهمة السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس في هذه الجلسة.

يبرز أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/739) استمرار التوترات السياسية بين منطقة كوسوفو وصربيا، التي أعاقت مواصلة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي من أجل تطبيع العلاقات. ونلاحظ مع القلق المسائل التي لم تحل بعد والمتعلقة بحرية التنقل، وتحديات إمدادات الطاقة في شمال كوسوفو، والتحريض بشأن التصويت داخل كوسوفو خلال الانتخابات العامة في صربيا التي أجريت في نيسان/أبريل.

على الرغم من تلك الادعاءات، نعتقد أن الحوار على أعلى مستوى سياسي، مدعوما بالالتزام الحقيقي للقادة بحل خلافاتهم، سيؤثر تأثيرا إيجابيا على الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي وشامل للمسائل التي طال أمدها. في ذلك السياق، نرحب بالمناقشات التي جرت في ١٨ آب/أغسطس بين ممثلي الجانبين على أعلى مستوى، ونلاحظ الالتزامات التي تم التعهد بها من أجل تخفيف حدة التوترات.

نحث على ضبط النفس إزاء الخطابات والإجراءات التي لا تساعد مسار السلام، ونكرر دعوتنا إلى كلا الجانبين لإعادة الالتزام بالتنفيذ الكامل لتعهدات كل منهما بموجب الاتفاقات السابقة والمقبلة التي يتعين التوصل إليها في سياق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وستكون مرونة الطرفين واستعدادهما لتقديم التنازلات اللازمة قيمين لإحراز تقدم في هذا الصدد.

وفي الأجل القريب، يجب على الطرفين استئناف تنفيذ خريطة طريق الطاقة بغية كفالة استمرار إمداداتها للتدفئة خلال موسم الشتاء الذي بدأ بالفعل. كما يجب معالجة المأزق الذي وصلت إليه مسألة لوحات ترخيص المركبات من خلال تدابير عملية.

تؤمن غانا إيمانا راسخا بأن أي جهود للتطبيع والسعي إلى تحقيق التطلعات المشروعة للجانبين يجب أن تستند فقط إلى مبادئ القانون الدولي، وقيم ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والطريق المحدد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وصولا لحل سياسي. إن القيام بخلاف ذلك، كما أصبح المجتمع الدولي يدرك تماما، من شأنه أن يقوض قواعد ومعايير نظامنا الدولي التي تتسم بأهمية حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين.

ونرى أن ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المتمثلة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان تظل مهمة ما دامت كوسوفو مقسّمة على أسس عرقية. نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها البعثة لبناء الثقة والتماسك الاجتماعي بين الطوائف العرقية العديدة في كوسوفو وتشجيع المشاركة المفتوحة والشفافة والشاملة للجميع مع جميع قطاعات المجتمع كوسيلة لكفالة استدامة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في المجال السياسي.

ونرحب أيضا بالمبادرات الهامة في إطار الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن اللتين تسعيان إلى تعزيز قدرة النساء والشباب على المشاركة الفعالة في العمليات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعمنا للجهود الجماعية التي يبذلها مجلس الأمن والموجهة نحو التطبيع بين الجانبين وهدف تحقيق السلام في المنطقة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها لمجلس الأمن. وأرحب أيضا بحضور معالي السيد نيكولا سيلاكوفيتش، وزير خارجية صربيا، في جلسة اليوم.

دعوني أبدأ بالتأكيد مجددا على موقف الهند المبدئي المتمثل في دعم السلامة الإقليمية لصربيا وسيادتها. نحن نعتقد أنه يتعين تسوية جميع المسائل المعلقة من خلال المفاوضات السلمية.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بالاجتماعات التي عُقدت بين صربيا والسلطات في بريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. ومن المهم أن تُعقد الاجتماعات دون أي شروط مسبقة وبحسن نية. وسيظل تنفيذ الاتفاقات الموقعة، بما فيها الاتفاقات المتعلقة بإنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية، أمرا أساسيا. إننا نرحب بالتوقيع على اتفاق ٢١ حزيران/يونيه المتعلق بوضع خارطة طريق للطاقة، ونحث جميع الأطراف على المضي قدما في تنفيذه بالكامل.

ونرى أنه يتعين على كلا الجانبين إيجاد أرضية مشتركة للتغلب على الشواغل المتبادلة، بما في ذلك المسائل السياسية والعرقية، وتجنب الخطب الرنانة التي قد تزيد من حدة التوترات. نحن نرحب بالجهود الجارية، بما في ذلك جهود أعضاء المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي، من أجل إجراء حوار. ونرحب بالاجتماع الذي يسره الاتحاد الأوروبي في ١٨ آب/أغسطس بين الجانبين، ولا سيما الالتزام الذي تم التعهد به فيما يتعلق بعقد اجتماعات منتظمة في المستقبل من أجل تطبيع العلاقات.

ونظرا للطابع الإنساني لمسألة الأشخاص المفقودين فإنه يتعين حلها باعتبارها أولوية. ونأمل أن تتمكن السلطات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، من تحديد مصير الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين. إن العودة الطوعية والآمنة للمشردين داخليا من بلدان أخرى في المنطقة هي أيضا ضرورية كتدبير لبناء الثقة. وينبغي للبعثة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، أن تواصل تشجيع سلطات بريشتينا على معالجة مشاكل جميع الطوائف.

وقد أحطنا علماً بأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. علاوة على ذلك، وكجزء من جهود التعاون الدولي، يسعدنا التنويه بأن قوة الأمن الدولية في كوسوفو تواصل بفعالية أداء ولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتعين على كلتا البعثتين التقيد بولايتيهما والحفاظ على الحياد.

في الختام، أود أن أشير مع التقدير إلى الدور الهام لبعثة الأمم المتحدة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. ندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة وتيسير عملها.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها وأتمنى لها النجاح في منصبها الجديد. وأرحب في هذه الجلسة بنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشتات في جمهورية كوسوفو، وبوزير خارجية جمهورية صربيا.

لقد قرأنا بعناية تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي يغطي الأشهر الستة الماضية (S/2022/739). إنه يعكس تطورات هامة في بلد يعزز ديمقراطيته باستمرار، وطرف فاعل هام في الأطر الإقليمية، وعضو في عدة منظمات إقليمية ودولية، ويعمل بشكل وثيق مع صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة، ويطمح إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وذو رؤية واضحة للتوجه الخاص بسياسته الخارجية. وأود أن أشيد بجمهورية كوسوفو وسلطاتها على التقدم المحرز خلال الأشهر الستة الماضية.

ومع ذلك، نجد من المستغرب أن الحرب في أوكرانيا وأثرها المتعدد الأوجه لم يرد ذكرهما في التقرير، بما في ذلك إدانة كوسوفو القاطعة للعدوان، والتي هي دليل آخر على التزامها القوي بالقانون الدولي وحقوق الإنسان. إننا نشيد بتوافقها مع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الجزاءات، والسخاء في استقبال اللاجئين والمشردين من أوكرانيا، تماما كما فعلت مع اللاجئين من أفغانستان.

إن الجهود المتواصلة لمكافحة الفساد وإنفاذ سيادة القانون في كوسوفو تستحق التقدير الواجب، وهذا أمر صائب. إنها تثبت تصميم الحكومة على بناء بلد للمواطنين من قبل المواطنين. إن تقرير منظمة "فريدوم هاوس" لعام ٢٠٢٢ المعنون "دول في مرحلة انتقالية"، والذي نشر مؤخرا، يسلط الضوء على تعاظم الحكم الديمقراطي والإطار القضائي والاستقلالية. ونحن نشجع الحكومة على الاستمرار على ذلك الطريق.

وعلى الرغم مما قلته للتو، فقد ظلت بعثة لحفظ السلام عالقة هناك لمدة ٢٣ عاما بموجب قرار مجمد لمجلس الأمن – وهو من مخلفات عصور وحقائق بائدة ويتعارض مع السياقات السياسية المحلية والإقليمية الراهنة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد موقفنا مجددا: لم تعد الحالة في كوسوفو مسألة سلام وأمن. إن الإبقاء عليها كمسألة خاضعة للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا أساس له، والحديث عن حفظ السلام هناك لا معنى له. لقد مضت منطقتنا قدما وتحولت،

أكثر بكثير مما تميل إلى إظهاره المجادلات أحياناً. وفي رأينا أن زمن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد ولّى. إننا نضم صوتنا إلى صوت المملكة المتحدة والولايات المتحدة في الدعوة إلى إجراء استعراض شامل لضمان ألا يتطور عمل البعثة ودورها إلى حالة من الجمود، بل أن يجسدا التغيير الهائل الذي شهدته كوسوفو وسكانها.

سوف ألقي نظرة موجزة على ولايات الوجود الدولي في كوسوفو، والتي تبين العديد من المجالات المتداخلة فيما يتعلق بالأولويات، وخاصة بين بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إنها تمثل بالطبع دوائر مختلفة، ولكن سعيها إلى أوجه تآزر، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، من شأنه أن يجعل الاستثمار أكثر تأثيرا. وما زلنا مقتنعين بأنه سيكون من الأفضل استثمار جزء من الـ ٤٢ مليون دولار التي تُنفق سنويا على بعثة الأمم المتحدة في المجالات التي لدى كوسوفو فيها احتياجات حقيقية وماسة. ففي نهاية المطاف، لا يمكن للأمم المتحدة أن تحدث أثرا في أي مكان إلا بالمواءمة مع احتياجات البلد المضيف وأولوياته.

لقد قلت ذلك من قبل، وأود أن أكرره مرة أخرى: الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا يحظى بدعمنا الكامل ودون تحفظ، وندعو الطرفين إلى التعجيل به. إننا نرحب بالاجتماع الأخير الذي عقد في بروكسل، والذي أعاد الاتصالات الرفيعة المستوى بين الطرفين، مما أدى، في جملة أمور، إلى اتفاق بشأن حرية التنقل. ونتوقع أيضا أن تنفذ في أقرب وقت ممكن خارطة الطريق المتعلقة باتفاق الطاقة، وكذلك خارطة الطريق المتعلقة بمسألة لوحات ترخيص السيارات. إن تلك الاتفاقات ليس لها تأثير مباشر على المواطنين فحسب، بل هي أيضا خطوات هامة لزيادة بناء الثقة في معالجة المسألة الأساسية: اتفاق شامل بشأن التطبيع الكامل للعلاقات، مما يؤدي إلى اعتراف متبادل.

وتقدر ألبانيا كثيرا الدور النشط جدا الذي يؤديه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد ميروسلاف لايتشاك، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة ونائب مساعد وزير خارجيتها، السيد غابرييل إسكوبار، فضلا عن مشاركة مستشاري السياسة الخارجية والأمنية لرئيس فرنسا والمستشار الألماني. هذه مجموعة رائعة للدعم الرفيع المستوى، والتي لا يمكن ولا ينبغي إهدارها. وينبغي أن تكون بمثابة حافز لتسريع المحادثات بشأن القضايا الأساسية، وصنع التاريخ، وتغيير غرب البلقان بشكل نهائي.

إن إيجاد الحلول الصحيحة والعادلة للحالات الصعبة يتطلب الحكمة والإبداع، والجهود المستمرة والمخلصة، والشجاعة والرؤية. وهذا هو المطلوب من القادة أن يقوموا به – القيادة، بدلا من اللحاق، وإذا لزم الأمر المخاطرة من أجل الصالح العام.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الوقت قد حان لتخفيض جلسات مجلس الأمن إلى جلسة واحدة فقط في السنة إقرارا منه بالتقدم المحرز، فضلا عن تشجيع الطرفين على مواصلة الحوار بمزيد من التصميم. ومن شأن الطرفين أن يحققا المزيد، كما فعلا، من خلال الجلوس والتحدث والاتفاق في بروكسل، بدلا من الاختلاف في نيويورك.

إن سيادة القانون أساسية لكل مجتمع. ونحن نؤيد الحكومة في جهودها الرامية إلى ممارسة سلطتها القانونية في جميع أنحاء أراضيها. وينبغي ألا يُسمح لأحد بعدم احترام القانون وخلق التوترات والتحريض على العنف. وفي هذا الصدد، ندين بشدة الهجمات المتتالية على شرطة كوسوفو في نيسان/أبريل في بلديتين، ونشيد بالموقف الحازم في هذا الشأن للممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة.

ولن أكل من الإشارة إلى البيئة الجديدة التي هيأناها في غرب البلقان، حيث ننظر إلى بعضنا البعض بأمل، وليس بتشكك، وحيث نجتمع معا في جهود ومشاريع مشتركة، باحثين عن منافع مشتركة، ودون أن نستغل جيراننا استغلالا غير مبرر. هذا هو أساس علاقاتنا الحالية مع الجميع، وبخاصة صربيا، حيث نتشاطر أيضا جهودنا على طريق التكامل الأوروبي والتعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال البلقان المفتوح.

إن جميع بلدان غرب البلقان تبحث عن الاندماج مع أوروبا وتسعى إليه. ونحن نعلم أنه لا يمكننا تحقيق ذلك إلا ببناء مجتمع ديمقراطي ومتطور ومزدهر وبتطوير التكامل الإقليمي، مع العدالة والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان والحريات لجميع المواطنين، وبخاصة من خلال الاحترام المثالي للأقليات القومية، ليس فقط كعنصر جوهري من عناصر التكامل الأوروبي وقيم حقوق الإنسان، ولكن أيضا كدرس هام مستفاد من الماضي. ولصربيا الحق في أن تطلب معايير عالية للأقلية الصربية في كوسوفو، ونشجع سلطات كوسوفو على إبقاء المسألة على أعلى مستوى ممكن في جدول أعمالها الإنمائي ودعمها لتحقيق تلك الغاية. وتوخيا للحقيقة، يجب علينا أن نعترف بأن الإطار القانوني لكوسوفو بشأن الأقليات هو واحد من أفضل الأطر وينبغي أن يكون مثالا يحتذى في أماكن أخرى من المنطقة، بما في ذلك صربيا. إنني أقول هذا بشكل عام جدا، في إشارة إلى الادعاءات والشكاوى التي قدمها الألبان الذين يعيشون في وادي بريشيفو في جنوب صربيا فيما يتعلق ب "إبطال" صربيا لعناوينهم السكنية.

إننا نعرف جيدا: حيث توجد مظالم توجد مشاكل، وأفضل طريقة للتعامل مع المشاكل هي معالجتها بطريقة مباشرة. وينبغي أن تكون معاملة الأقليات هي المرآة التي نرى فيها التقدم الحقيقي الذي أحرزناه في بناء مجتمعات منفتحة ومنصفة للجميع.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بوزير الخارجية الصربي، معالي السيد سيلاكوفيتش، في جلسة اليوم. لقد استمعت بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمتهما الممثلة الخاصة زيادة والسيدة غيرفالا – شفارتس.

لقد اتخذت سلطات كوسوفو، منذ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، إجراءات أحادية الجانب بشأن مسائل مثل وثائق الهوية ولوحات ترخيص المركبات، الأمر الذي أدى إلى تصعيد حاد في التوترات في شمال كوسوفو، معطلة عملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا ومؤثرة على الأمن والاستقرار في البلقان وجنوب شرق أوروبا. وتعرب الصين عن قلقها.

وفي إطار المساعي الحميدة للأطراف المعنية، توصل الجانبان أخيرا إلى اتفاق بشأن مسألة وثائق الهوية. وترحب الصين بهذا التطور، وتشيد بصفة خاصة بالموقف البناء الذي أبدته صربيا. ولا تزال مسألة لوحات الترخيص معلقة في الوقت الحاضر. ويتمثل طلب بريشتينا في أن يكتمل إبدال لوحات الترخيص بنهاية هذا الشهر. وقد يؤدي هذا مرة أخرى إلى اندلاع احتجاجات وحتى اشتباكات وتفاقم التوترات بين الجانبين. فيجب تجنب هذه الحالة.

إننا نؤيد انخراط الجانبين مع بعضهما من خلال الوساطة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي من أجل مواصلة المشاورات بشأن مسألة لوحات الترخيص. وندعو كلا الجانبين، وسلطات كوسوفو على وجه الخصوص، إلى ممارسة ضبط النفس والتعاون بنشاط مع مساعي للاتحاد الأوروبي الحميدة، مع مراعاة المصلحة العامة المتمثلة في صون الأمن والاستقرار في أوروبا والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية مرة أخرى.

إن الحوار والتشاور هما السبيل الصحيح لمعالجة مسألة كوسوفو. ويسرنا أن نرى اجتماع آب/أغسطس في بروكسل هذا العام بين صربيا وكوسوفو يسفر عن نتائج إيجابية. فقد توصل الجانبان الصربي وكوسوفو، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، إلى خريطة طريق لتنفيذ اتفاق الطاقة. وتحث الصين كلا الجانبين على مواصلة الانخراط مع بعضهما بصورة عملية وبناءة وعلى تنفيذ نتائج المفاوضات السابقة.

ووفقا لأحكام اتفاق بروكسل، ينبغي لكوسوفو أن تمضي قدما في إنشاء رابطة للبلديات الصربية. فالتعايش المتناغم بين كل الجماعات العرقية شرط مسبق أساسي لتحقيق الاستقرار في كوسوفو. فقد ظلت الوحدة والثقة المتبادلة بين جميع الطوائف في منطقة كوسوفو في حالة هشة لسنوات عديدة حتى الآن. وقد وقع مؤخرا عدد من الحوادث التي استهدفت الأقليات العرقية وأماكن عبادتها في كوسوفو، بما في ذلك السرقات والهجمات. وتأمل الصين أن تتخذ سلطات كوسوفو تدابير فعالة لمنع تكرار تلك الحوادث بغية ضمان الأمن والحقوق والمصالح المشروعة لكل الجماعات العرقية في كوسوفو، بما فيها الصرب.

ويشكل وجود الأمم المتحدة ضمانة قوية نحو تسوية مسألة كوسوفو، وهي مسألة حساسة ومعقدة. وكانت هناك توترات مستمرة في السنوات الأخيرة، تصاعدت كذلك مُشَكِّلة خطرا محتملا على الأمن الأوروبي. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تركيزه على مسألة كوسوفو واهتمامه بها. وينبغي للممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن يواصلا العمل بنشاط وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن يضطلعا بولايتيهما بفعالية وأن يقوما بدور بناء في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز المصالحة الوطنية وتيسير الحوار بين الجانبين.

وقد ظل موقف الصين بشأن مسألة كوسوفو ثابتا وواضحا. إننا ندعم الجانبين المعنيين في العمل مع بعضهما في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين من خلال حوار صادق. وفي هذه العملية، ينبغي احترام سيادة صربيا واستقلالها وسلامتها احتراما كاملا.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها، وأرحب بوجود وزيري خارجية صربيا وكوسوفو بيننا.

إن الحوادث التي وقعت في شمال كوسوفو في ٣١ تموز/يوليه تبعث على القلق وتذكرنا بأنه لا يوجد سبيل آخر للمضي قدما بالنسبة لصربيا أو كوسوفو سوى التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي وملزم قانونا لحل النزاع بين البلدين بطريقة مستدامة. وترحب فرنسا في هذا الصدد بالاتفاق بشأن حرية التنقل الذي تم التوصل إليه بين صربيا وكوسوفو في ٢٧ آب/أغسطس، في إطار الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي. فهذا الاتفاق يبين التزام الاتحاد الأوروبي المستمر بالحوار، وتشيد فرنسا بجهود ممثله الخاص، السيد ميروسلاف لايتشاك.

وتشجع فرنسا صربيا وكوسوفو على تطبيع علاقاتهما بالكامل بروح من التوافق. وقد أظهر اجتماع الحوار الرفيع المستوى الذي يسره الاتحاد الأوروبي والذي عقد في بروكسل في ١٨ آب/أغسطس أن هناك التزاما من جانب الطرفين بالتوصل إلى اتفاق شامل. وإبرام اتفاق من هذا القبيل شرط أساسي للآفاق الأوروبية لكوسوفو وصربيا، وهي الآفاق التي يكون فيها للطرفين مصلحة مشتركة، والتي تكرر فرنسا تأكيد التزامها بها.

وندعو كلا الطرفين إلى أن ينفذا، من دون قيود، الاتفاقات التي تم التوصل إليها أصلا وأن يمتنعا عن اتخاذ أي تدبير أحادي الجانب يمكن أن يؤجج التوترات. ونحث كوسوفو وصربيا على العمل بشكل بناء لإيجاد حلول بشأن المسائل الراهنة، مثل مسائل إبدال لوحات الترخيص أو تزويد شمال كوسوفو بالكهرباء. ومن الضروري أيضا إحراز تقدم في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين وبشأن مسألة عودة المشردين.

ونعرب عن تأييدنا لجهود الإصلاح التي تضطلع بها حكومة كوسوفو، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الفساد وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذه الجهود، التي يجب أن تستمر، ضرورية أيضا للتقارب الأوروبي مثلها مثل التعبئة من أجل المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية ومن أجل احترام حقوق الإنسان. وندعو إلى مواصلة مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة من العقاب والتعاون مع الدوائر المتخصصة في كوسوفو ومكتب المدعي العام المتخصص.

وندعم دعما كاملا عمل السيدة كارولين زيادة بوصفها رئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الأمن والاستقرار وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تعول على العمل المشترك لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونرحب ترحيبا خاصا بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالتعاون مع البلديات لدعم الحوار بين الطوائف. ونؤيد، في هذا الصدد، الاقتراح الداعي إلى إنشاء مركز للحوار والاتصال في بريشتينا.

وتظل فرنسا، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، ملتزمة بتحقيق الاستقرار في غرب البلقان وتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. فمستقبلهما الأوروبي المشترك يتوقف على ذلك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون.

أرحب بمشاركة وزير خارجية صربيا، معالي السيد نيكولا سيلاكوفيتش، في جلسة اليوم. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها وقد استمعنا بعناية إلى السيدة غيرفالا – شفارتس.

لم تحرز عملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا تقدما، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب التقنية التي لها تؤثر على الحياة المجتمعية في كوسوفو. فيجب إيجاد حل عاجل لمسألة حرية التنقل، ولا سيما مشكلة لوحات الترخيص التي تنطوي على مخاطر تأجيج المزيد من التوتر.

والحوادث وأعمال العنف التي تستهدف طوائف الأقليات في كوسوفو هي أحد تجليات التوترات الطائفية التي يرجح أن تكون مصادر دائمة للعداء. ولا يمكن حل هذه التوترات من خلال مبادرات انفرادية، بل من خلال الحوار ومعالجة أسبابها الجذرية، بغية بناء سلام مستدام. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا بتنفيذ الاتفاقات القائمة، مثل اتفاق بروكسل. وفشلت الاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين الطرفين، والمشار إليها في تقرير الأمين العام، في النهوض بعملية التطبيع. ومن الواضح أن تزايد مصادر التوترات والمشاجرات بين أبناء مختلف الطوائف والشرطة وغيرها من القرارات التي تحد من حرية تنقل الأشخاص والبضائع داخل كوسوفو يضر بناء السلام.

وبالإضافة إلى حرية تنقل الأشخاص، هناك مسألة مثيرة للجدل تتعلق بعودة النازحين المنتمين إلى طوائف الأقليات. ولا بد من التعجيل بوتيرة عمليات العودة تلك، التي لا تزال دون التوقعات، بغية تمكين هؤلاء الأشخاص من العودة إلى منطقتهم الأصلية، دون خوف أو ضغط. ونشجع مبادرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسلطات المحلية لتنسيق عودة النازحين وندعوها إلى تسريع وتيرة تلك العودة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فضلا عن احترام الأطراف للقانون الدولي بغية توفير جميع الضمانات لإحلال السلام والأمن لشعب كوسوفو.

وتكتسي مسألة الأشخاص المفقودين أهمية بالغة. ويؤخر عدم عقد الفريق العامل المعني المفقودين لأي اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير إدارة حالات الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين منذ أحداث عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. ونشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة جهودها في ذلك الصدد. وتحقيقا لتلك الغاية، يرحب بلدي بجميع المبادرات التي تعزز التعايش والتكامل بين الطوائف ويشجعها.

وثمة مسألة أخرى معلقة تنطوي على تحديات، وهي مسألة التعايش السلمي بين أتباع الديانات المختلفة. وفي هذا الصدد، يجب تنفيذ قرار المحكمة الدستورية لعام ٢٠١٦ بتسجيل أراضي دير فيسوكي ديتشاني. ونحث أيضا سلطات كوسوفو على اعتماد تشريع يحمي حرية الدين ويكفل الحماية من العنف العائلي والعنف ضد المرأة والعنف الجنساني.

ونشدد على الحاجة إلى تعزيز دور الشباب والنساء في بناء السلام وحفظ السلام. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تجدر الإشادة بأنشطة بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة التحرش بالمرأة وزيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية. وينطبق الشيء نفسه على الأنشطة الثقافية والرياضية لتشجيع مشاركة الشباب.

لا تزال هناك العديد من التحديات في مجال العدالة. ونرحب بالدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للنهوض بالإصلاحات في ذلك المجال ونشجعه. ونحيط علما بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتفعيل العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب ببدء الإجراءات في قضايا جرائم الحرب وبتقليل التأخيرات الكبيرة في إقامة العدل.

ويدعو بلدي الطرفين إلى العمل بشكل بناء من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن يمتنع

الطرفان عن أي سياسة انفرادية وأن يلتزما، بحسن نية، بالسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي.

في الختام، نشجع الممثلة الخاصة زيادة على مواصلة التفاعل مع الطرفين. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودها لبناء الثقة بين الطوائف وتعزيز التكامل بين جميع المجتمعات المحلية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب وزير خارجية صربيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيلاكوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا بد لي من الرد، لأننا سمعنا عددا كبيرا من الأكاذيب الصارخة على لسان السيدة غيرفالا – شفارتس خلال بيانها. وأود أن أرد على بعضها فحسب.

واحدة من تلك الأكاذيب كانت أنها تمثل أحدث ديمقراطية في أوروبا. فهل سبق لكم أن سمعتم عن ديمقراطية يحظر فيها على الناس التصويت في الانتخابات؟ ولم يُسمح مرتين هذا العام للصرب الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا بالتصويت.

وثمة كذبة صارخة أخرى تتمثل في أن ٩٠ في المائة من لوحات ترخيص السيارات الصربية قد سُجلت. وأكرر، ٩٠ في المائة. هناك أكثر من ٠٠٠ ٩ شخص يمتلكون مركبات في الجزء الشمالي من كوسوفو وميتوهيا. وأكرر: أكثر من ٠٠٠ ٩ شخص. وتمكن اثنان منهم فقط من تسجيل لوحاتهما. فهل هذه نسبة ٩٠ في المائة؟ لعل هذا هو أفضل مثال على الأكاذيب الصارخة.

يمكننا أن نكتشف من بيان السيدة غيرفالا – شفارتس أنها مهووسة برئيسنا، ألكسندر فوتشيتش. فقد ذكرت اسمه تسع مرات في بيانها. وقالت إنه كان يستعد لعمل عدواني، لكنها في الوقت نفسه لم تشر إلى ما تقوم به بريشتينا. وخلال الأشهر الثمانية الماضية، سمعنا أكاذيب مستمرة ومنهجية ومتكررة عن الرئيس فوتشيتش الذي يستعد لشن عدوان وعن استعداد بلغراد لشن عدوان؛ وأنه سيكون هناك تصعيد للنزاع على أرض الواقع وأن صربيا تتصرف كوكيل لشخص ما أو أنها دمية.

وفي الوقت نفسه، كانت بريشتينا تبني أربع، وأكرر، أربع، قواعد جديدة لقوات الشرطة الخاصة في البلديات ذات الأغلبية الصربية. فما هو سبب ذلك؟ أليس ذلك استعدادا للعدوان ولحمل من تبقوا من الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا على الرحيل عن كوسوفو وميتوهيا؟ وهذا هو السبب الوحيد، وهذه هي حقيقة الأمر.

وقالت السيدة غيرفالا – شفارتس إن الرئيس فوتشيتش يروج للأيديولوجية النازية لما يسمى بالعالم الصربي. بادئ ذي بدء، ما كنا لنسمع قط الرئيس فوتشيتش يقول ذلك. وثانيا، سأخبر المجلس بمن يروج للأفكار النازية. ويمكن للسيدة غيرفالا – شفارتس أن تقول ما إذا كان هذا صحيحا أم لا. إن ما تسمى بحكومة كوسوفو تستعد لتجديد منزل خافر ديفا. وسأخبر المجلس من هو خافر ديفا.

لقد كان خافر ديفا متعاونا مشهورا جدا مع النازية خلال الحرب العالمية الثانية. وتعكف حكومة كوسوفو على تنفيذ مشروع لتجديد منزل خافر ديفا في كوسوفسكا ميتروفيتسا. حتى أنها كانت تخدع الاتحاد الأوروبي في الحصول على دعمه لمشروع تجديد منزل متعاون مع النازية منحه هتلر نفسه وساما. وهذا دليل واضح على الترويج للأيديولوجية والأفكار النازية.

ولن أذكر حتى وحدة سكاندربيغ SS Skanderbeg، التي كانت واحدة من أفضل وحدات هتلر وأكثرها وحشية خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن ألبين كورتي هو الشخص الذي يروج للأيديولوجية النازية. وسأخبر المجلس كيف. سأقتبس منه. لقد أجرى معه صحفي من يورونيوز مقابلة في ١٦ فبراير/شباط. سأل الصحفي:

”لقد قلت ذات مرة إنك ستدعم اتحادا كبيرا مع ألبانيا. فهل لا يزال هذا هو الحال؟“

فقال:

”أعتقد أن الاستقلال الكامل يعني أيضا الاستقلال عن الاستقلال، حتى نتمكن من الانضمام إلى اتحاد مع ألبانيا أو اتحاد مع الاتحاد الأوروبي.

ويمكن لاستفتاءين في المستقبل أن يحلا هذا الأمر، في ألبانيا وكوسوفو...“.

وسأله الصحفي:

”كيف ستصوتون في هذا الاستفتاء؟“

فقال:

”أعتقد أنني سأصوت بنعم“.

ولم يكن هذا المشروع موجوداً إلا خلال الحرب العالمية الثانية، بوصفها دولة نازية وكيلة – ومن ثم فإن ذلك يتعلق بالترويج للأيديولوجية النازية.

ورسالتي الوحيدة للسيدة شفارتس اليوم هي أنه لا ينبغي لها أن تكون مهووسة بالرئيس فوتشيتش بهذه الطريقة. وربما من الأفضل لها أن تقدم طلباً لتصبح واحدة من تلاميذه. ويمكنه أن يعلمها الكثير عن السياسة والدبلوماسية والقانون الدولي العام – وعن الطريقة التي وجدت نفسها بها هنا، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي عرف كوسوفو وميتوهيا كجزء من أراضي جمهورية صربيا.

وهي عندما تتكلم عن الجرائم المرتكبة، ينبغي لها ألا تنسى أن تُذكّر المجلس بمكان وجود هاشم ثاتشي، رئيسها السابق، وكذلك قدري فيسيلي الآن وما يفعلانه في وحدة الاحتجاز في لاهاي. إنهما لا يلعبان الورق أو لعبة المخاطرة. فهما موجودان هناك لمحاكمتهما، وأعتقد أنهما سيحاكمان على الجرائم المروعة التي ارتكباها ضد الصرب وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا. لقد اتخذ المجلس ثلاثة قرارات قبل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩): القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨). وفي ثلاثتها جميعاً، وُصفت أنشطة زملائها بأنها إرهاب. لقد اتخذ أعضاء مجلس الأمن تلك القرارات بالإجماع.

وسمعنا أيضاً أنه ذكر مرتين أن صربيا تنتهك الاتفاقات. وهذا، بالطبع، ليس صحيحاً. لقد مرّ ٣ ٤٧٠ يوماً منذ توقيع اتفاق بروكسل أول مرة، ولم تقم بريشتينا بتشكيل أي بلديات ذات أغلبية صربية. وعلاوة على ذلك، فقد قالت بصوت عالٍ إنها لن تفعل ذلك. إنها مسألة احترام للاتفاقات والاتفاقيات.

أخيراً، قال أحد الشعراء المشهورين جداً إنه إذا كان شخص ما يكذب، فيجب أن يكذب بطريقة تضمن ثقة الناس به. وفي المرة القادمة، ينبغي للسيدة غيرفالا – شفارتس أن تتبع نهجاً من زاوية أخرى إذا كانت تريد حقاً أن يكون لها تأثير آخر غير التأثير الذي أحدثته بأكاذيبها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلبت السيدة غيرفالا – شفارتس الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة غيرفالا – شفارتس (*تكلمت بالإنكليزية*): لم أكن أريد حقاً أن أزعج مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه الهجمات الشخصية، ولكن لا يمكنني تجاهلها. والسيد سيلاكوفيتش غير قادر حتى على مناداتي باسمي، وهو ليس ”شفارتس“ – فذلك هو اسم زوجي. اسمي الأخير هو غيرفالا، وهناك أسباب وجيهة لعدم تمكن السيد سيلاكوفيتش من نطق ذلك الاسم. لأن بلغراد هي التي طاردت والدي إلى ألمانيا – كان صحفياً وكاتباً وموسيقياً – وكان واحداً من الأشخاص الثلاثة الذين قتلهم جهاز أمن الدولة في بلغراد خلف منزلنا. ولهذا السبب من الصعب جداً على السيد سيلاكوفيتش أن يقول اسم غيرفالا – أو ”ديرفالا“ أو بأي طريقة يمكن أن يُكتب بها – لأن هناك فجوة كبيرة في الضمير الجماعي لصربيا بشأن ذلك الاسم.

ويمكنني حقاً أن أستغرق الكثير من الوقت للرد على الكثير من الأشياء التي ذكرت، ولكنني ببساطة لن أفعل ذلك لأنني أحترم كثيراً وقت أعضاء المجلس. إنني أحترم حقاً هذه الهيئة التي تتعامل مع الحرب والسلام، وخاصة جهودها المكثفة المستمرة لإنهاء حرب غير مبررة وعدوانية للغاية. لذلك سأكتفي بالإشارة إلى النقطتين التاليتين:

من الصعب، بوصفي شخصاً من كوسوفو يفهم تاريخنا وحاضرنا على حد سواء، أن أجلس هنا وأستمع إلى الأكاذيب والحقيقة. وأود بكل بساطة أن أوصي كل من لم يقتنع اقتناعاً كبيراً بجلسة اليوم بعدم الاستماع إلى السيد سيلاكوفيتش. وهم ليسوا بحاجة حتى إلى الاستماع إلي، بوصفي وزيرة خارجية كوسوفو. فكل ما عليهم فعله هو قراءة التقارير الدولية، بدءاً بالتقرير الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتقرير المرحلي للاتحاد الأوروبي، ثم مواصلة قراءة ما ينشره الوجود الدولي في كوسوفو من الميدان، لأنني ربما أحاول خداع أعضاء المجلس – وهو ما لن أفعله أبداً بسبب احترامي لهذه الهيئة – لكنني أطلب منهم عدم السماح للآخرين بخداعهم أيضاً. وينبغي لهم ببساطة أن يثقوا في المصادر التي يعرفون أنها ستخبرهم بالحقيقة عن التقدم المحرز في كوسوفو، فضلاً عن المشاكل، وعما حدث في الماضي وما يحدث الآن وكيف يمكن أن يكون المستقبل.

ومن جانبنا، هدفنا هو توفير مستقبل أفضل لمواطنينا. وبالنسبة لجميع مواطنينا، فإن الحق في التصويت في كوسوفو حق مكفول لكل مواطن في الجمهورية – دون تمييز بين الألبان والصرب والأتراك والبوسنيين. وقد مارس مواطنو كوسوفو – جميعهم – مؤخراً حقهم في التصويت في الانتخابات الوطنية التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠٢١ والانتخابات البلدية التي أجريت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. لذلك فإن الحق في التصويت في كوسوفو حق يحظى باحترام كبير، وهو حق يكفله دستورنا لكل مواطن في كوسوفو.

وفيما يتعلق بكل شيء آخر تم التلميح إليه بشأن الانتخابات في كوسوفو – أطلب ببساطة من أعضاء المجلس أن يقرؤوا آخر تقرير مرحلي للاتحاد الأوروبي، حيث سيرون مدى حرية وديمقراطية الانتخابات في كوسوفو ومدى اهتمامنا بالحق في التصويت.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.